www.al-milani.com

اعرف الحق تعرف أهله

(٤١)

حديث المنزلة

تأليف

آية الله السيّد علي الحسيني الميلاني

مركز الحقائق الاسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المركز

نظراً للحاجة الماسّة والضرورة الملحّة لنشر العقائد الحقّة والتعريف بالفكر الشيعي، بالبراهين العقليّة المتقنة والأدلّة النقلية من الكتاب والسنّة، من أجل ترسيخها في أذهان المؤمنين، ودفع الشبهات المثارة حولها من قبل المخالفين، فقد بادر (مركز الحقائق الاسلامية) بإخراج سلسلة علمية ـ عقائدية، متنوّعة، تميّزت بجامعيتها بين العمق في النظر والقوّة في الاستدلال والوضوح في البيان، تحت عنوان (إعرف الحق تعرف أهله)، وهي من بحوث سماحة الفقيه المحقق آية الله الحاج السيد علي الحسيني الميلاني (دام ظلّه)، آملين أن نكون قد قمنا ببعض الواجب الملقى على عواتقنا في هذه الأيام التي كثرت فيها الشبهات وازدادت الانحرافات، سائلين الله U أن يسدّد خطانا على نهج الكتاب والعترة الطاهرة كما أوصى الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم، والحمد لله رب العالمين.

مركز الحقائق الاسلامية

كلمة المؤلّف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على خير خلقه وأشرف بريّته محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأوّلين والآخرين.

وبعد: فهذه رسالة وجيزة في حديث المنزلة: قوله صلّى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السّلام: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى» وفي بعض الألفاظ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» أو: «علي منّي بمنزلة هارون من موسى» مع استثناء «النبوّة» في جميع ألفاظه، وضعتها إجابةً لطلب بعض المؤمنين، وهي في فصول. والله أسأل أن ينفع بها كما نفع بأخواتها، إنه سميع مجيب.

علي الحسيني الميلاني

١٤٣٠

الفصل الأوّل

في أسانيد الحديث ورواته

رواة حديث المنزلة من الصّحابة

قبل كلّ شيء نذكر أسامي عدّة من الصحابة الرواة لهذا الحديث، وأسماء أشهر مشاهير الرواة له، من محدّثين ومفسّرين ومؤرّخين، في القرون المختلفة.

على رأس الرواة لهذا الحديث من الصحابة:

١ ـ أمير المؤمنين عليه السّلام.

ويرويه أيضاً:

٢ ـ عبدالله بن العباس.

٣ ـ جابر بن عبدالله الأنصاري.

٤ ـ عبدالله بن مسعود.

٥ ـ سعد بن أبي وقّاص.

٦ ـ عمر بن الخطّاب.

٧ ـ أبو سعيد الخدري.

٨ ـ البراء بن عازب.

٩ ـ جابر بن سمرة.

١٠ ـ أبو هريرة.

١١ ـ مالك بن الحويرث.

١٢ ـ زيد بن أرقم.

١٣ ـ أبو رافع.

١٤ ـ حذيفة بن أسيد.

١٥ ـ أنس بن مالك.

١٦ ـ عبدالله بن أبي أوفى.

١٧ ـ أبو أيّوب الأنصاري.

١٨ ـ عقيل بن أبي طالب.

١٩ ـ حبشي بن جنادة.

٢٠ ـ معاوية بن أبي سفيان.

ومن جملة رواة هذا الحديث من الصحابيات:

١ ـ أُم سلمة أُمّ المؤمنين رضي الله عنها.

٢ ـ أسماء بنت عميس رضي الله عنها.

إنّ رواة هذا الحديث من الصحابة أكثر من ثلاثين، وربّما يبلغون الأربعين رجل وامرأة.

يقول الحافظ ابن عبدالبر في [الإستيعاب] عن هذا الحديث: هو من أثبت الأخبار وأصحّها.

قال: وطرق حديث سعد بن أبي وقاص كثيرة جدّاً.

فذكر عدّة من الصحابة الذين رووا هذا الحديث، ثمّ قال: وجماعة يطول ذكرهم[١].

وهكذا قال الحافظ المزي بترجمة أمير المؤمنين عليه السّلام من كتابه الكبير في الرّجال [تهذيب الكمال][٢].

وذكر الحافظ ابن عساكر بترجمة أمير المؤمنين من [تاريخ دمشق] كثيراً من طرق هذا الحديث وأسانيده عن عشرين من الصحابة تقريباً[٣].

ويقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في [شرح البخاري] بعد أن يذكر أسامي عدّة من الصحابة، ويروي نصوص روايات جمع منهم يقول: وقد استوعب طرقه ابن عساكر في ترجمة علي[٤].

فهذا الحديث ـ مضافاً إلى أنّه متواتر عند أصحابنا الإماميّة ـ من الأحاديث الصحيحة المعروفة المشهورة عند أهل السنّة، بل هو من الأحاديث المتواترة عندهم كذلك.

يقول الحاكم النيسابوري: «هذا حديث دخل في حدّ التواتر»[٥].

كما أنّ الحافظ السيوطي أورد هذا الحديث في كتابه [الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة][٦]، وتبعه الشيخ علي المتقي في كتابه [قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة].

وممّن اعترف بتواتر هذا الحديث: الشاه ولي الله الدهلوي محدّث الهند في كتابه [إزالة الخفاء في سيرة الخلفاء][١].

من رواة الحديث في مختلف القرون

ولنذكر أسماء عدة من أشهر مشاهير القوم، الرواة لهذا الحديث في القرون المختلفة، فمنهم:

١ ـ محمّد بن إسحاق، صاحب السيرة.

٢ ـ أبو داود الطيالسي، في مسنده.

٣ ـ محمّد بن سعد، صاحب الطبقات.

٤ ـ أبو بكر ابن أبي شيبة، صاحب المصنف.

٥ ـ أحمد بن حنبل، صاحب المسند.

٦ ـ البخاري، في صحيحه.

٧ ـ مسلم، في صحيحه.

٨ ـ ابن ماجة، في صحيحه.

٩ ـ أبو حاتم ابن حبّان، في صحيحه.

---

(١) الإستيعاب ٣ / ١٠٩٧.

(٢) تهذيب الكمال ٢ / ٤٨٣.

(٣) أنظر: في شرح البخاري ترجمة الإمام علي عليه السّلام ١ / ٣٠٦ ـ ٣٩٣.

(٤) فتح الباري ٧ / ٦٠.

(٥) كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب للحافظ الكنجي: ٢٨٣.

(٦) الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة: حرف الألف.

١٠ ـ الترمذي، في صحيحه.

١١ ـ عبدالله بن أحمد بن حنبل، هذا الإمام الكبير الذي ربّما يقدّمه بعضهم على والده، فإنه يروي هذا الحديث في زيادات مسند أحمد وزيادات مناقب أحمد.

١٢ ـ أبو بكر البزّار، صاحب المسند.

١٣ ـ النسائي، صاحب الصحيح.

١٤ ـ أبو يعلى الموصلي، صاحب المسند.

١٥ ـ محمّد بن جرير الطبري، صاحب التاريخ والتفسير.

١٦ ـ أبو عوانة، صاحب الصحيح.

١٧ ـ أبو الشيخ الإصفهاني، صاحب طبقات المحدثين.

١٨ ـ أبو القاسم الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة.

١٩ ـ أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرك على الصحيحين.

٢٠ ـ أبو بكر الشيرازي، صاحب كتاب الألقاب.

٢١ ـ أبو بكر ابن مردويه الإصفهاني، صاحب التفسير.

٢٢ ـ أبو نعيم الإصفهاني، صاحب حلية الأولياء.

٢٣ ـ أبو القاسم التنوخي، له كتاب في طرق أحاديث المنزلة.

٢٤ ـ أبو بكر الخطيب، صاحب تاريخ بغداد.

٢٥ ـ ابن عبدالبر، صاحب الإستيعاب.

٢٦ ـ البغوي، الملقّب عندهم بمحي السنّة، صاحب كتاب مصابيح السنّة.

٢٧ ـ رزين العبدري، صاحب الجمع بين الصّحاح.

٢٨ ـ ابن عساكر، صاحب تاريخ دمشق.

٢٩ ـ الفخر الرازي، صاحب التفسير الكبير.

٣٠ ـ ابن الأثير الجزري، صاحب جامع الأُصول.

٣١ ـ أخوه ابن الأثير، صاحب أُسد الغابة.

٣٢ ـ ابن النجّار البغدادي، صاحب تاريخ بغداد.

٣٣ ـ النووي، صاحب شرح صحيح مسلم.

٣٤ ـ أبو العباس الطبري، صاحب الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرة.

٣٥ ـ ابن سيّد الناس، في سيرته.

٣٦ ـ ابن قيّم الجوزية، في سيرته.

٣٧ ـ اليافعي، صاحب مرآة الجنان.

٣٨ ـ ابن كثير الدمشقي، صاحب التاريخ والتفسير.

٣٩ ـ الخطيب التبريزي، صاحب مشكاة المصابيح.

٤٠ ـ جمال الدين المزّي، صاحب تهذيب الكمال.

---

(١) أنظر: نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار ١٧ / ١٦٢.

٤١ ـ ابن الشحنة، صاحب التاريخ المعروف.

٤٢ ـ زين الدين العراقي المحدّث المعروف، صاحب المؤلفات، والألفية في علوم الحديث.

٤٣ ـ ابن حجر العسقلاني، صاحب المؤلفات.

٤٤ ـ السيوطي، صاحب المؤلفات كالدر المنثور وغيره.

٤٥ ـ الديار بكري، صاحب تاريخ الخميس.

٤٦ ـ ابن حجر المكّي، صاحب الصواعق المحرقة.

٤٧ ـ المتقي الهندي، صاحب كنز العمّال.

٤٨ ـ المناوي، صاحب فيض القدير في شرح الجامع الصغير.

٤٩ ـ وليّ اللّٰه الدهلوي، صاحب المؤلفات، ككتاب حجة اللّٰه البالغة وكتاب إزالة الخفاء.

٥٠ ـ أحمد زيني دحلان، صاحب السيرة الدحلانيّة.

وغير هؤلاء من المحدّثين والمؤرّخين والمفسّرين من مختلف القرون والطبقات.

نصّ الحديث في الصحيحين

أمّا نصّ الحديث في [صحيح البخاري]:

حدّثنا محمّد بن بشّار، حدّثنا غندر، حدّثنا شعبة، عن سعد قال: سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه [أي سعد بن أبي وقّاص] قال النبي صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لعلي: «أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى»[١].

قال: وحدّثنا مسدّد، حدّثنا يحيى، عن شعبة، عن الحكم، عن مصعب ـ مصعب بن سعد بن أبي وقّاص ـ عن أبيه: إنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم خرج إلى تبوك فاستخلف عليّاً فقال: أتكلّفني بالصبيان والنساء؟ قال: «ألا ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه ليس بعدي نبي»[٢].

وأمّا مسلم، فإنّه يروي في [صحيحه] هذا الحديث بأسانيد عديدة لا بسند وسندين:

منها: ما يرويه بسنده عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، عن أبيه قال: قال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لعلي: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي».

قال سعيد: فأحببت أنْ أُشافه بها سعداً، فلقيت سعداً فحدّثته بما حدّثني به عامر فقال: أنا سمعته، قلت: أنت سمعته؟ قال: فوضع إصبعيه على أُذنيه فقال: نعم، وإلاّ أُستكّتا[٣].

في هذا الحديث، وفي هذا اللفظ نكت يجب الإلتفات إليها.

وبسند آخر في صحيح مسلم: عن بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، عن أبيه قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أنْ تسبّ أبا التراب؟ فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول اللّٰه فلن أسبّه.... فذكر الخصال الثلاث ومنها حديث المنزلة[٤].

---

(١) صحيح البخاري ٥ / ٢٤.

(٢) المصدر ٦ / ٣.

(٣) صحيح مسلم ٤ / ١٨٧٠ رقم ٢٤٠٤.

(٤) المصدر ٤ / ١٨٧١.

قطعيّة أحاديث الصّحيحين

إنّ حديث المنزلة ـ لكونه في الصحيحين ـ مقطوع الصّدور لو فرض أنّه ليس على حدّ التواتر ... لأنّ أحاديث الصحيحين مقطوعة الصدور لدى: ابن الصلاح وأبي إسحاق وأبي حامد الإسفرائّيين والقاضي أبي الطيّب ، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وأبي عبدالله الحميدي، وأبي نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق، والسرخسي الحنفي، والقاضي عبد الوهاب المالكي، وأبي يعلى وابن الزاغوني الحنبليين، وابن فورك، وأكثر أهل الكلام، وأهل الحديث قاطبةً، وهو مذهب السّلف عامة، ومحمد بن طاهر المقدسي ـ بل قال بذلك فيما كان على شرطهما أيضاً ـ والبلقيني، وابن تيمية، وابن كثير، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، وإبراهيم الكردي الكوراني، وأحمد النخلي، وعبد الحق الدهلوي، وولي الله الدهلوي...

فهؤلاء كلّهم وغيرهم... يقولون بأنّ حديث الصحيحين مقطوع بصحّته...

وإليك بعض التصريحات الواردة عنهم في هذا الباب، نذكرها بإيجاز، مقتصرين على محلّ الحاجة منها:

قال السيوطي بشرح التقريب مازجاً به: «وإذا قالوا: صحيح متفق عليه، أو على صحته، فمرادهم إتفاق الشيخين لاإتفاق الأُمّة. قال ابن الصّلاح: لكنْ يلزم من إتفاقهما إتفاق الأُمة عليه، لتلقّيهم له بالقبول. وذكر الشيخ ـ يعني ابن الصلاح ـ : (إنّ ما رواياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحّته، والعلم القطعي حاصل فيه) قال: خلافاً لمن نفى ذلك...

قال البلقيني: ما قاله النووي وابن عبد السلام ومن تبعهما ممنوع، فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن الصّلاح عن جماعة من الشافعية، كأبي إسحاق وأبي حامد الإسفرانيين، والقاضي أبي الطيّب، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وعن السرخسي والزاغوني من الحنابلة، وابن فورك، وأكثر أهل الكلام من الأشعريّة، وأهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة. بل بالغ ابن طاهر المقدسي في صفوة التصوف فألحق به ما كان على شرطهما وإنْ لم يخرجاه...

وقال شيخ الإسلام: ما ذكره النووي في شرح مسلّم من جهة الأكثرين، أمّا المحقّقون فلا، وقد وافق ابن الصلاح أيضاً محققون ...

وقال ابن كثير: وأنا مع ابن الصّلاح فيما عوّل عليه وأرشد إليه.

قلت: وهو الذي أختاره ولا أعتقد سواه»[1].

وقال محمد أكرم بن عبد الرحمن المكي في (إمعان النظر في توضيح نخبة الفكر): «وانتصر لابن الصّلاح:المصنّف ، ومن قبله شيخه البلقيني تبعاً لابن تيمية».

وقال الزين العراقي في (شرح الألفية):

«حكم الصحيحين والتعليق:

ص:

وأقطع بصحة لما قد أسندا *** كذا له وقيل ظناً ولَدا

محقّقيهم قد عزاه النووي *** وفي الصحيح بعض شيء قد روي

مضعَّف ولهما بلا سند *** أشياء فإن يجزم فصحيح أو ورد

ممرّضاً فلا ولكن يشعر *** بصحّة الأصل له كيُذكر

ش: أي ما أسنده البخاري ومسلم، يريد ما رواياه بإسنادهما المتّصل فهو مقطوع بصحته. كذا قال ابن الصلاح، قال: والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافاً لقول من نفى، ... وقد سبقه إلى نحو ذلك: محمد بن طاهر المقدسي، وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق ابن يوسف.

---

(١) تدريب الراوي ١ / ١٣١ ـ ١٣٤.

قال النووي: وخالف إبن الصلاح المحققون والأكثرون فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر».[1]

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي في (تحقيق البشارة إلى تعميم الإشارة): «ثم المتواتر يفيد العلم اليقيني ضرورياً. وقد يفيد خبر الواحد أيضاً العلم اليقيني لكن نظرياً بالقرائن، على ما هو المختار. قال الشيخ الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني في شرح نخبة الفكر: والخبر المحتف بالقرائن أنواع، منها: المشهور إذا كانت له طرق متبائنة سالمةً من ضعف الرواة والعلل. ومنها: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما ما لم يبلغ حدّ التواتر، فإنه احتفّ بقرائن، منها جلالتهما في هذا الشأن وتقدّمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول... وممّن صرّح من أئمة الأُصول بإفادة ما خرّجه الشيخان العلم اليقيني النظري: الأُستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، ومن أئمة الحديث: أبو عبدالله الحميدي وأبو الفضل بن طاهر».

وللشيخ محمد معين بن محمد أمين السندي رسالة مفردة في إثبات قطعيّة صدور أحاديث الصحيحين، أدرجها في كتابه (دراسات اللبيب) وإليك جملاً من عباراته:

«إن أحاديث الجامع الصحيح للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، وكتاب الصحيح للإمام أبي الحسين مسلم بن حجاج القشيري ـ رحمهما الله تعالى ونفعنا ببركاتهما ـ هي رأس مال من سلك الطريق إلى الله تعالى، بالأسوة الحسنة بخير الخلق قاطبة... والمعجزة الباقية من رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم، من حيث حفاظ أسانيدها على مرّ الدهور إلى زماننا هذا. فهي تلو القرآن في إعجازه الباقي».

«قد فصّل وبيّن إمام وقته الحافظ جلال الدين السيوطي في هذا الكلام، من دلائل الطرفين والتأييد بأقوال المحققين لابن الصلاح، ما فيه مغنىً للعاقل.

فقد تبّين أنه وافقه إجماع المحدثين بعد الموافقة مع علماء المذاهب الأربعة جميعاً، ووافقه المتكلّمون من الأشاعرة ... ووافقه المتأخرون وهم النقّادون الممعنون النظر في دليل السابقين... وهو المختار عند الإمام الحافظ السيوطي وهو مجدّد وقته...».

«تمسّك ابن الصّلاح بما صورة شكله: ما في الصحيحين مقطوع الصدور عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، لأن الأُمة اجتمعت على قبوله، وكلّما اجتمعت الأُمة على قبوله مقطوع، فما في الصحيحين مقطوع.

أمّا ثبوت الصغرى، فبالتواتر عن الأسلاف إلى الأخلاف.

وأمّا الكبرى، فبما يثبت قطعية الإجماع ولو على الظن، كما إذا حصل الإجماع في مسألة قياسية. فإن الإجماع هناك ظنون مجتمعة أورثت القطع بالمظنون، لعصمة الأمة، فكذا هنا أخبار الآحاد مظنونة في نفسها، فإذا حصل الإجماع عليها أورثت القطع.

وتمسّك النووي بما صورة شكله: ما في الصحيحين مظنون الصدور عن النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم، لأنه من أحاديث الآحاد، وكلّما هو من أحاديث الآحاد مظنون، فهذا مظنون.

أمّا ثبوت الصغرى، فظاهر، لندرة التواتر جدّاً.

وأمّا ثبوت الكبرى، فمفروغ عنه في الفن.

فهذه صورة المعارضة بين التمسّكين، وهي ظاهر تحرير الكتاب، ولنبيّن الموازنة والمواجهة بينهما، بأن نأخذ دليل النووي في صورة المنع على دليل ابن الصلاح، ثم نحرّر مقدمة دليله الممنوعة، فإنْ تحصّن بالتحرير عن منعه فالحق

---

(١) فتح المغيث في شرح ألفية الحديث ١ / ٥٨.

معه، وإلاّ فهو في ذمة المطالبة. وأنت تعرف أن المانع أجلد الخصمين وأوسعهما مجالاً، فنعط هذاالمنصب لمن يخالف ما نعتقده من مذهب ابن الصلاح ومن معه، حتى يظهر الحق إن ظهر في غاية سطوعه».

ثم شرع في تحقيق المسألة، وانتصر لابن الصّلاح، وإن شئت التفصيل فراجع رسالته التي أسماها: (غاية الإيضاح في المحاكمة بين النووي وابن الصلاح) المدرجة في كتابه (دراسات اللبيب).[1]

وهو مختار الشيخ إبراهيم بن حسن الكردي في رسالته (إعمال الفكر والرّويات في شرح حديث إنما الأعمال بالنيّات) وفي رسالته (بلغة المسير إلى توحيد الله العليّ الكبير). فإنّه ذكر مذهب ابن الصلاح وأيّده في أكثرمن موضع، وذكر: «إنّ كلام الشّيخ ابن الصّلاح رحمه الله هذا كلام موجّه محقق وإنْ ردّه الإمام النووي».

وقال ولي الله الدهلوي: «وأمّا الصحيحان فقد اتّفق المحدّثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وإنهما متواتران إلى مصنّفيهما، وأنّ كلّ من يهوّن أمرهما فهو مبتدع متّبع غير سبيل المؤمنين»[2].

والأطرف من الكل: نقل الشيخ عبد المعطي ـ وهو من مشايخ القوم ـ عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم مشافهةً، تنصيصه على صحة جميع ما أخرجه البخاري!!! ذكر ذلك الشيخ أحمد النخلي المتوفى سنة ١١٣٠ وهو شيخ شيخ ولي الله الدهلوي، وقد وصفه (الدهلوي) في رسالته في (أصول الحديث) بأنه «أعلم أهل عصره». وترجم له المرادي فوصفه بـ «الإمام العالم العلامة، المحدّث الفقيه الحبر الفهامة، المحقق المدقق النحرير»[3].

نعم، ذكر النخلي هذا في رسالة (أسانيده) ما هذا نصّه:

«أخبرنا شيخنا جمال الدين القيرواني، عن شيخه الشيخ يحيى الخطّاب المالكي المكي قال: أخبرنا عمّي الشيخ بركات الخطابي، عن والده، عن جده الشيخ محمد بن عبد الرحمن الخطاب شارح مختصر خليل قال:

مشينا مع شيخنا العارف بالله الشيخ عبد المعطي التنوسي لزيارة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، فلما قربنا من الروضة الشريفة ترجّلنا، فجعل الشيخ عبد المعطي يمشي خطوات ويقف، حتى وقف تجاه القبر الشريف، فتكلّم بكلام لم نفهمه، فلمّا انصرفنا سألناه عن وقفاته فقال: كنت أطلب الإذن من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في القدوم عليه، فإذا قال لي: أقدم، قدمت ساعةً ثم وقفت، وهكذا حتى وصلت إليه. فقلت:

يا رسول الله، كلّما رواه البخاري عنك صحيح؟

فقال: صحيح.

فقلت له: أرويه عنك يا رسول الله؟

قال: إروه عنّي.

وقد أجاز الشيخ عبد المعطي ـ نفعنا الله تعالى به ـ الشيخ محمد الخطّاب أنْ يرويه عنه. وهكذا كلّ واحد أجاز من بعده ، حتى وصلت إلينا من فضل الله تعالى وكرمه.

وأجازني السيد أحمد بن عبد القادر النخلي أن نرويه عنه بهذا السند.

وأجاز النخلي لأبي طاهر، وأجاز أبو طاهر لنا.

---

(١) دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب ١ / ٢٢٨.

(٢) حجّة الله البالغة: ١٣٩ باب طبقات كتب الحديث.

(٣) سلك الدرر في أعيان القرن الحادي عشر ١ / ١٧١.

ووجدت هذا الحديث بخط الشيخ عبد الحق الدهلوي بإسناد له عن الشيخ عبد المعطي بمعناه، وفيه: فلما فرغ من الزيارة وما يتعلّق بها، سأل أن يروي عنه صلّى الله عليه وسلّم صحيح البخاري وصحيح مسلم، فسمع الإجازة من النبي صلّى الله عليه وسلّم، فذكر صحيح مسلم أيضاً».

وعلى الجملة، فإنّ من يناقش في سند حديث المنزلة فهو مبتدع متّبع غير سبيل المؤمنين، كما قال أحمد بن عبدالحليم الدهلوي.

وفي كتب الرجال، اتفاق بينهم على قبول من أخرج له الشيخان، حتّى أنّ بعضهم قال: من أخرجا له فقد جاز القنطرة!

ومن هنا، نراهم متى ما أعيتهم السبل في ردّ حديث يتمسّك به الإمامية على إثبات حقّهم أو على إبطال باطل، وعجزوا عن الجواب، يتذرّعون بعدم إخراج الشيخين له، ويتّخذون عدم إخراجهما للحديث ذريعة للطعن في ذلك الحديث الذي ليس في صالحهم.

أذكر مثالاً واحداً، وهو حديث: «ستفترق أُمّتي على ثلاث وسبعين فرقة»، هذا الحديث بهذا اللفظ غير موجود في الصحيحين، لكنّه موجود في السنن الأربعة، يقول ابن تيميّة في مقام الردّ على هذا الحديث[1]: الحديث ليس في الصحيحين ولكن قد أورده أهل السنن ورووه في المسانيد كالإمام أحمد وغيره.

ومع ذلك لا يوافق على هذا الحديث متذرّعاً بعدم وجوده في الصحيحين.

إلاّ أنّ الملفت للنظر لكلّ باحث منصف، أنّهم في نفس الوقت الذي يؤكّدون على قطعيّة صدور أحاديث الصحيحين، ويتخذون إخراج الشيخين لحديث أو عدم إخراجهما له دليلاً وذريعة ووسيلة لردّ الحديث أو قبوله، في نفس الوقت، إذا رأوا في الصحيحين حديثاً في صالح الإماميّة يخطّئونه ويردّونه وبكلّ جرأة.

ولذا، فإنّ من ينظر في كتاب [التحفة الإثنا عشرية][2] ـ مثلاً ـ يجد صاحب هذا الكتاب يبطل حديث هجر فاطمة الزهراء أبا بكر، وأنّها لم تكلّمه إلى أن ماتت، يبطله ويردّه مع وجوده في الصحيحين.

والقسطلاني في [إرشاد الساري في شرح البخاري][3]، وأيضاً ابن حجر المكي في كتاب [الصواعق][4]، ينقلان عن البيهقي أنّه ضعّف حديث الزهري الدالّ على أنّ عليّاً عليه السّلام لم يبايع أبا بكر مدّة ستّة أشهر. فالبيهقي يضعّف هذا الحديث ويحكي غيره كالقسطلاني وابن حجر هذا التضعيف في كتابه، مع أنه موجود في الصحيحين.

وقد رأينا أنّ الحافظ أبا الفرج ابن الجوزي الحنبلي قد أدرج حديث الثقلين في كتابه [العلل المتناهية في الأحاديث الواهية]، مع وجوده في صحيح مسلم، ومن هنا اعترض عليه غير واحد.

فيظهر: أنّ القضيّة تدور مدار مصالحهم، فمتى ما رأوا الحديث في صالحهم وأنّه ينفعهم في مذاهبهم، اعتمدوا عليه واستندوا إلى وجوده في الصحيحين. ومتى كان الحديث يضرّهم ويهدم أساساً من أُسس مذهبهم ومدرستهم، أبطلوا ذلك الحديث أو ضعّفوه مع وجوده في الصحيحين أو أحدهما.

وهذا ليس بصحيح، وليس من دأب أهل العلم وأهل الفضل، وليس من دأب أصحاب الفكر وأصحاب العقيدة الذين يبنون فكرهم وعقيدتهم على أُسس متينة، يلتزمون بها ويلتزمون بلوازمها.

---

(١) منهاج السنّة ٣ / ٤٥٦.

(٢) التحفة الاثنا عشرية: ٢٧٨.

(٣) إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري ٦ / ٣٦٣.

(٤) الصواعق المحرقة: ٩٠.

وعندما نصل إلى محاولات القوم في ردّ حديث المنزلة أو المناقشة في سنده، سنرى أنّ عدّةً منهم يناقشون سند هذا الحديث أو يضعّفونه بصراحة، مع وجوده في الصحيحين، فأين راحت قطعية صدور أحاديث الصحيحين؟ وما المقصود من الإصرار على هذه القطعية؟

ونحن أيضاً لا نعتقد بقطعيّة صدور أحاديث الصحيحين، ونحن أيضاً لا نعتقد بوجود كتاب صحيح من أوّله إلى آخره سوى القرآن الكريم.

لكن بحثنا معهم، وإنّما نتكلّم معهم على ضوء ما يقولون وعلى أساس ما به يصرّحون.

فإذا جاء دور البحث عن سند حديث المنزلة، سترون أنّ عدّةً منهم من علماء الأصول ومن علماء الكلام يناقشون في سند حديث المنزلة ولا يسلّمون بصحّته، فيظهر أنّه ليس هناك قاعدة يلجأون إليها دائماً ويلتزمون بها دائماً، وإنّما هي أهواء يرتّبونها بعنوان قواعد، يذكرونها بعنوان أُسس، فيطبّقونها متى ما شاؤا ويتركونها متى ما شاؤا.

ولا بأس بذكر عدّة من ألفاظ حديث المنزلة في غير الصحيحين من الكتب المعروفة المشهورة، وفي كلّ لفظ أذكره توجد خصوصيّة أرجو أنْ لا تفوت على القارئ الكريم.

من ألفاظه في الكتب الاخرى

في [الطبقات لابن سعد]، يروي هذا الحديث بطرق، ومنها: بسنده عن سعيد بن المسيّب، وهو نفس الحديث الذي قرأناه في صحيح مسلم، فقارنوا بين لفظه في الكتابين.

يقول سعيد:

قلت لسعد بن مالك ـ هو سعد بن أبي وقّاص ـ : إنّي أُريد أنْ أسألك عن حديث، وأنا أهابك أنْ أسألك عنه! قال: لا تفعل يا ابن أخي، إذا علمت أنّ عندي علماً فاسألني عنه ولاتهبني. فقلت: قول رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لعلي حين خلّفه في المدينة في غزوة تبوك، فجعل سعد يحدّثه الحديث[1].

لماذا عندما يريدون أن يسألوا عن حديث يتعلّق بعلي وأهل البيت يهابون الصحابي أن يسألوه، أمّا إذا كان يتعلّق بغيرهم فيسألونه بكلّ انطلاق وسهولة وارتياح؟

ويروي محمّد بن سعد في [الطبقات][2] بإسناده عن البراء بن عازب وعن زيد بن أرقم قالا:

لمّا كان عند غزوة جيش العسرة وهي تبوك، قال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لعلي بن أبي طالب: «إنّه لا بدّ أنْ أُقيم أو تقيم».

يظهر أنّ في المدينة في تلك الظروف حوادث، وهناك محاولات أو مؤامرات سنقرؤها في بعض الأحاديث الآتية، وكان لا بدّ أنْ يبقى في المدينة إمّا رسول اللّٰه نفسه وإمّا علي ولا ثالث، أحدهما لابدّ أنْ يبقى، وأمّا الغزوة أيضاً فلا بدّ وأنْ تتحقّق، فيقول رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لعلي: «إنّه لابدّ أنْ أُقيم أو تقيم»، فخلّفه.

فلمّا فَصَلَ رسول اللّٰه غازياً قال ناس ـ وفي بعض الألفاظ: قال ناس من قريش، وفي بعض الألفاظ: قال بعض المنافقين ـ ما خلّفه رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم إلاّ لشيء كرهه منه، فبلغ ذلك عليّاً، فأتبع رسول اللّٰه حتّى انتهى إليه، فقال له: «ما جاء بك يا علي؟» قال: لا يا رسول اللّٰه، إلاّ أنّي سمعت ناساً يزعمون أنّك إنّما خلّفتني لشيء كرهته منّي،

---

(١) طبقات ابن سعد ٣ / ٢٤.

(٢) طبقات ابن سعد ٣ / ٢٤.

فتضاحك رسول اللّٰه وقال: «يا علي أما ترضى أن تكون منّي كهارون من موسى إلاّ أنّك لست بنبي؟» قال: بلى يا رسول اللّٰه، قال: «فإنّه كذلك».

وفي رواية [سنن النسائي][1] قال الناس: قالوا ملّه، أي ملّ رسول اللّٰه عليّاً وكره صحبته.

وفي رواية: قال علي لرسول اللّٰه: زعمت قريش أنّك إنّما خلّفتني أنّك استثقلتني وكرهت صحبتي، وبكى علي، فنادى رسول اللّٰه في الناس: «ما منكم أحد إلاّ وله خاصة، يابن أبي طالب، أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي؟» قال علي: رضيت عن اللّٰه عزّوجلّ وعن رسوله.

ومن راجع [سيرة ابن سيّد الناس][2]، وكذا [سيرة ابن قيّم الجوزية][3]، و[سيرة ابن إسحاق][4]، وأيضاً في بعض المصادر الأُخرى، يجد أن الذين قالوا ذلك كانوا رجالاً من المنافقين، ففي بعض الألفاظ: الناس، وفي بعض الألفاظ: قريش، وفي بعض الألفاظ: المنافقون.

ومن هنا يظهر أنّ في قريش أيضاً منافقين، وهذا مطلب مهم.

وفي [المعجم الأوسط] للطبراني عن علي عليه السّلام: إنّ النبي قال له: «خلّفتك أنْ تكون خليفتي»، قلت: أتخلّف عنك يا رسول اللّٰه؟ قال: «ألا ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي»[5].

ففيه: «خلّفتك أنْ تكون خليفتي».

وروى السيوطي في [جامعه الكبير][6] عن كتب جمع، منهم: ابن النجار البغدادي، وأبو بكر الشيرازي في الألقاب، والحاكم النيسابوري في كتابه الكنى، والحسن بن بدر ـ الذي هو من كبار الحفّاظ ـ في كتابه ما رواه الخلفاء، هؤلاء يروون عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطّاب: كفّوا عن ذكر علي بن أبي طالب [لماذا كانوا يذكرون عليّاً؟ وبم كانوا يذكرونه؟ حتّى نهاهم عمر عن ذكره؟ أكانوا يذكرونه بالخير وينهاهم؟ قائلاً: كفّوا عن ذكر علي بن أبي طالب] فإنّي سمعت رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله يقول في علي ثلاث خصال لو كان لي واحدة منهنّ كان أحبّ إليّ ممّا طلعت عليه الشمس:

كنت أنا وأبو بكر وأبو عبيدة بن الجرّاح [هؤلاء الثلاثة هم أصحاب السقيفة من المهاجرين] ونفر من أصحاب النبي، وهو متّكىء [أي النبي] على علي بن أبي طالب، حتّى ضرب بيده على منكبيه ثمّ قال: «يا علي أنت أوّل المؤمنين إيماناً وأوّلهم إسلاماً، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى، وكذب من زعم أنّه يحبّني ويبغضك».

وفي [تاريخ ابن كثير][7]: «أو ما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ النبوّة».

وفرق بين عبارة «إلاّ النبوّة» وبين عبارة «إلاّ أنّك لست بنبي» و«إلاّ أنّه لا نبي بعدي» فرق كثير بين العبارتين، يقول ابن كثير: «إسناده صحيح ولم يخرجوه».

---

(١) السنن الكبرى: كتاب الخصائص، ذكر خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي اللّٰه عنه ٥ / ٤٤ رقم ٨١٣٨ و ١٢٠ رقم ٨٤٢٩، فضائل الصحابة: فضائل علي رضي اللّٰه عنه، ١٣.

(٢) عيون الأثر في فنون المغازي والسير ٢ / ٢٩٤.

(٣) زاد المعاد في هدى خير العباد ٣ / ٥٥٩ ـ ٥٦٠.

(٤) سيرة ابن هشام (السيرة النبويّة) ٢ / ٥١٩ ـ ٥٢٠.

(٥) المعجم الأوسط ٤ / ٤٨٤ رقم ٤٢٤٨.

(٦) الجامع الكبير ١٦ / ٢٤٤ رقم ٧٨١٨.

٧ ـ ٢) البداية والنهاية، المجلد الرابع الجزء ٧ / ٣٤٠.

وفي [تاريخ ابن كثير] أيضاً(٢) في حديث معاوية وسعد: إنّ معاوية وقع في علي فشتمه [بنصّ العبارة] فقال سعد: واللّٰه لأنْ تكون لي إحدى خلاله الثلاث أحبّ إليّ ممّا يكون لي ما طلعت عليه الشمس...، فيذكر منها حديث المنزلة.

إلاّ أن الزرندي الحافظ يذكر نفس الحديث يقول: عن سعد: إنّ بعض الأُمراء قال له: ما منعك أنْ تسبّ أبا تراب([1]).

فأراد أنْ لا يذكر اسم معاوية محاولةً لحفظ ماء وجهه وماء وجههم.

وفي [تاريخ دمشق] و[الصواعق المحرقة] وغيرهما: إنّ رجلاً سأل معاوية عن مسألة فقال: سل عنها عليّاً فهو أعلم.

قال الرجل: جوابك فيها أحبّ إليّ من جواب علي.

قال معاوية: بئس ما قلت، لقد كرهت رجلاً كان رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله يغرّه بالعلم غرّاً، ولقد قال له: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ لا نبي بعدي، وكان عمر إذا أشكل عليه شيء أخذ منه»[٢].

ويلاحظ: أنّ في كلّ لفظ من هذه الألفاظ التي انتخبتها خصوصية، لابدّ من النظر إليها بعين الدقّة والإعتبار.

---

(١) نظم درر السمطين: ١٠٧.

(٢) ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١ / ٣٩٦ رقم ٤١٠، الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشّرة ٣ / ١٦٢، مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السّلام: ٣٤ رقم ٥٢.

الفصل الثاني

في دلالات الحديث

وكما أشرنا من قبل، فإنّ دلالات حديث المنزلة متعددة، وكلّ واحدة منها تكفي لأن تكون بوحدها دليلاً على إمامة أمير المؤمنين.

وقبل كلّ شيء، لابدّ أنْ نرى ما هي منازل هارون من موسى حتّى يكون علي نازلاً من النبي منزلة هارون من موسى؟ لنرجع إلى القرآن الكريم ونستفيد من الآيات المباركات منازل لهارون:

المنزلة الاولى: النبوّة

قال تعالى: (**وَوَهَبْنا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنا أَخاهُ هارُونَ نَبِيًّا**)[1].

المنزلة الثانية: الوزارة

قال تعالى عن لسان موسى: (**وَاجْعَلْ لي وَزيرًا مِنْ أَهْلي * هارُونَ أَخي**)[2]، وفي سورة الفرقان قال تعالى: (**وَلَقَدْ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ وَجَعَلْنا مَعَهُ أَخاهُ هارُونَ وَزيرًا**)[3]، وفي سورة القصص عن لسان موسى: (**وَأَخي هارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنّي لِسانًا فَأَرْسِلْهُ مَعي رِدْءًا يُصَدِّقُني**)[4].

المنزلة الثالثة: الخلافة

قال تعالى: (**وَقالَ مُوسى لِأَخيهِ هارُونَ اخْلُفْني في قَوْمي وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبيلَ الْمُفْسِدينَ**)[5].

المنزلة الرابعة: القرابة القريبة

والمنزلة الخامسة: الشركة في الأمر

قال تعالى عن لسان موسى: (**وَاجْعَلْ لي وَزيرًا مِنْ أَهْلي * هارُونَ أَخي * اشْدُدْ بِهِ أَزْري * وَأَشْرِكْهُ في أَمْري**)[6].

ورسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يخبر في حديث المنزلة عن ثبوت جميع هذه المنازل القرآنية لهارون، وكذا غيرها من المنازل الجليلة كما سنقرأ، لعلي عليه السّلام ما عدا النبوة، حيث أخرج رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم النبوة بعد عموم تلك الكلمة التي أطلقها، فهي تشمل النبوة إلاّ أنّه أخرجها واستثناها استثناءً، لقيام الضرورة الدينيّة على أنْ لا نبي بعده صلّى الله عليه وآله وسلّم، ويكون غيرالنبوة من المنازل والمقامات باقياً وثابتاً لعلي عليه السّلام.

خطبةٌ لأمير المؤمنين

---

(١) سورة مريم (١٩): ٥٣.

(٢) سورة طه (٢٠): ٢٩.

(٣) سورة الفرقان (٢٥): ٣٥.

(٤) سورة القصص (٢٨): ٣٤.

(٥) سورة الأعراف (٧): ١٤٢.

(٦) سورة طه (٢٠): ٣١.

هذا، وقد صرَّح أميرالمؤمنين عليه السّلام في خطبة له ـ تسمّى بالخطبة القاصعة ـ بثبوت تلك المنازل له من رسول الله صلّى الله عليه وآله، بل إنّ له فيها كلمةً تفيد ثبوت منزلة له هي فوق تلك المنازل. يقول عليه السّلام:

«ولقد علمتم موضعي من رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بالقرابة القريبة والمنزلة الخصيصة، وضعني في حجره وأنا ولد، يَضمّني إلى صدره ويكنفني في فراشه، ويمسّني جسده، ويشمّني عرفه، وكان يمضغ الشيء ثمّ يلقمنيه، وما وجد لي كذبة بقول ولا خطلة في فعل، ولقد قرن اللّه به صلّى اللّه عليه وآله وسلّم من لدن أنْ كان فطيماً أعظم ملك من ملائكته، يسلك به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالَم، ليله ونهاره، ولقد كنت أتّبعه اتّباع الفصيل أثر أُمّه، يرفع لي في كلّ يوم من أخلاقه عَلَما، ويأمرني بالإقتداء به، ولقد كان يجاور في كلّ سنة بحراء، فأراه ولا يراه غيري، ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول اللّه وخديجة وأنا ثالثهما».

لاحظ هذه الكلمة: «أرى نور الوحي والرسالة، وأشمّ ريح النبوّة، ولقد سمعت رنّة الشيطان حين نزل الوحي عليه، فقلت: يا رسول اللّه ما هذه الرنّة؟ فقال: هذا الشيطان قد أيس من عبادته».

ثمّ لاحظ ماذا يقول الرسول لعلي: «إنّك تسمع ما أسمع وترى ما أرى، إلاّ أنّك لست بنبي ولكنّك وزير، وإنّك لعلى خير»[1].

أرجوا الإنتباه إلى ما أقول، كيف تتطابق الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة وكلام علي في الخطبة القاصعة، إنّ علياً وإنْ لم يكن بنبي لكنّه رأى نور الوحي والرسالة وشمّ ريح النبوّة.

أترى أنّ هذا المقام وهذه المنزلة تعادلها منازل جميع الصحابة من أوّلهم إلى آخرهم في المنازل الثابتة لهم؟ تلك المنازل لو وضعت في كفّة ميزان، ووضعت هذه المنزلة في كفّة، هل تلك المنازل كلّها وتلك المناقب، تعادل هذه المنقبة الواحدة؟ فكيف وأنْ يُدّعى أنَّ شيئاً من تلك المناقب المزعومة يترجّح على هذه المنقبة؟

إن علّياً لم يكن بنبي، لكنّه شمّ ريح النبوّة. لكنْ ما معنى هذه الكلمة بالدقّة؟ لا نتوصّل إلى معناها، وعقولنا قاصرة عن درك هذه الحقيقة.

وأيضاً: لم يكن علي نبيّاً، إلاّ أنّه كان وزيراً لرسول اللّه الذي هو أشرف الأنبياء وخير المرسلين وأكرمهم وأعظمهم وأقربهم إلى اللّه سبحانه وتعالى، وأين هذه المرتبة من مرتبة هارون بالنسبة إلى موسى الذي طلب أن يكون هارون وزيراً له، إلاّ أنّ كلامنا الآن في دوران الأمر بين علي وأبي بكر.

من شواهد وزارة الإمام علي

ومن الأحاديث الشاهدة بوزارة علي عليه السّلام لرسول اللّه، الحديث الذي ورد عن رسول الله صلّى الله عليه وآله في الدار، يوم الإنذار، حيث قال: «فأيّكم يوآزرني على أمري هذا؟» قال علي: أنا يا نبي اللّه أكون وزيرك عليه، فقال: «إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا»[2].

وفي رواية الحلبي في [سيرته]: «إجلس، فأنت أخي ووزيري ووصيّي ووارثي وخليفتي من بعدي»[3].

وفي [تاريخ دمشق]، و[المرقاة]، و[الدر المنثور]، و[الرياض النضرة]، يروون عن ابن مردويه وعن ابن عساكر وعن الخطيب البغدادي وغيرهم، عن أسماء بنت عميس قالت:

---

(١) نهج البلاغه ٢ / ١٨٢ بشرح محمّد عبده.

(٢) تفسير البغوي ٤ / ٢٧٨، ومصادر أُخرى.

(٣) السيرة الحلبيّة ١ / ٤٦١.

سمعت رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله يقول: «اللهمّ إنّي أقول كما قال أخي موسى: اللهمّ اجعل لي وزيراً من أهلي أخي عليّاً، اشدد به أزري وأشركه في أمري كي نسبّحك كثيراً ونذكرك كثيراً، إنّك كنت بنا بصيراً»[1].

هذه دلالات حديث المنزلة، فلاحظ كيف تتطابق الآيات والروايات وكلام علي بالذات؟

من شواهد موضع القرابة

ثمّ إنّ لعلي عليه السّلام موضعاً من رسول اللّٰه صلّى الله عليه وآله، يقول: «قد علمتم موضعي من رسول اللّٰه بالقرابة القريبة»، هذه القرابة القريبة في قصّة موسى وهارون قول موسى: (**وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هارُونَ أَخِي**)، ومن هنا نرى ـ كما سيأتي ـ أنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله قد ذكر حديث المنزلة في قصة المؤاخاة بينه وبين علي عليهما الصلاة والسلام.

مضافاً إلى قوله تعالى: (**وَأُولُوا الْأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلى بِبَعْضٍ فِي كِتابِ اللّٰهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهاجِرِينَ**)[2]. فإنّ الأوصاف الثلاثة هذه ـ أي الإيمان والهجرة وكونه ذا رحم ـ لا تنطبق إلاّ على علي.

فيظهر أنّ القرابة القريبة هي جزء من مقوّمات الخلافة والولاية بعد رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم.

وقد ذكر الفخر الرازي بتفسير الآية المذكورة[3] استدلال محمّد بن عبداللّٰه بن الحسن بن الحسن المجتبى عليه السّلام بالآية المباركة هذه، في كتاب له إلى المنصور العباسي، استدلّ بهذه الآية على ثبوت الأولوية لعلي، وأجابه المنصور بأنّ العباس أولى بالنبي من علي، لأنّه عمّه وعلي ابن عمّه، ووافق الفخر الرازي ـ الذي ليس من العباسيين ـ في دعواهم هذه، لا حبّاً للعباسيين، وإنّما... .

والفخر الرازي نفسه يعلم بأنّ العباس عمّ النبي ليس من المهاجرين، إذ لا هجرة بعد الفتح، فكان علي هو المؤمن المهاجر ذا الرحم، ولو فرضنا أنّ في الصحابة غير علي من هو مؤمن ومهاجر، والإنصاف وجود كثيرين منهم كذلك، إلاّ أنّهم لم يكونوا بذوي رحم، ويبقي العباس، وقد عرفتم أنّه ليس من المهاجرين، فلا تنطبق الآية إلاّ على علي.

وهذا وجه استدلال محمّد بن عبداللّٰه بن الحسن في كتابه إلى المنصور، وقد كان الرجل عالماً فاضلاً عارفاً بالقرآن الكريم، والفخر الرازي في هذا الموضع يوافق العباسيين والمنصور العباسي، ويخالف الهاشميين والعلويين، حتّى لا يمكن ـ بزعمه ـ الاستدلال بالآية على إمامة علي أمير المؤمنين.

فقوله تعالى: (**وَأُولُوا الْأَرْحامِ**) دليل آخر على إمامة علي. ومن هنا يظهر: أنّ استدلال علي عليه السّلام وذكره القرابة القريبة كانت إشارة إلى ما في هذه الناحية من الدخل في مسألة الإمامة والولاية.

مضافاً إلى أنّ العباس قد بايع عليّاً عليه السّلام في الغدير وبقي على بيعته تلك، ولم يبايع غير أمير المؤمنين، بل في قضايا السقيفة جاء إلى علي، وطلب منه تجديد البيعة. فيسقط العباس عن الإستحقاق للإمامة والخلافة بعد رسول اللّٰه.

---

(١) السيرة الحلبيّة ١ / ٤٦١.

(٢) سورة الأحزاب (٣٣): ٦.

(٣) تفسير الرازي ١٥ / ٢١٣ ـ ٢١٤.

من دلالات الحديث: الأعلميّة

إنه لاريب في أعلميّة هارون بعد موسى من جميع بني إسرائيل ومن كلّ تلك الأُمّة، وقد ثبتت هذه المنزلة ـ بمقتضى تنزيل علي من النبيّ بمنزلة هارون من موسى ـ لأمير المؤمنين عليه السّلام. وإلى الأعلميّة هذه يشير علي عليه السّلام في الأوصاف التي ذكرها لنفسه في الخطبة المذكورة وفي غير تلك الخطبة.

إنه في تلك الخطبة بقول: «كنت أتّبعه اتّباع الفصيل أثر أُمّه، يرفع لي في كلّ يوم من أخلاقه علماً ويأمرني بالإقتداء به».

ويقول عليه السّلام في خطبة أُخرى بعد أنْ يذكر العلم بالغيب يقول: «فهذا علم الغيب الذي لا يعلمه أحد إلاّ اللّه، وما سوى ذلك [أي ما سوى ما اختصّ به سبحانه وتعالى لنفسه] فعلم علّمه اللّه نبيّه، فعلّمنيه ودعا لي بأنْ يعيه صدري وتضْطَمّ عليه جوانحي».

وأيضاً: تظهر أعلميّته عليه السلام من قوله في نفس هذه الخطبة عن رسول اللّه حيث خاطبه بقوله: «إنّك تسمع ما أسمع وترى ما أرى».

وأيضاً: رسول اللّه يقول في علي: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها».

وهذا الحديث ـ هو الآخر ـ من الأحاديث الدالة على إمامة أمير المؤمنين سلام اللّه عليه.

وأمّا ثبوت الأعلميّة لهارون بعد موسى، فقد نصّ عليه المفسّرون بتفسير (**قالَ إِنَّما أُوتيتُهُ عَلى عِلْم عِنْدي**) وإليك جملةً من عباراتهم:

قال البغوي: «قال أهل العلم بالأخبار: كان قارون أعلم بني إسرائيل بعد موسى وهارون ـ عليهما السلام ـ وأقرأهم للتوراة وأجملهم وأغناهم، وكان حسن الصورة فبغى وطغى»[1].

وفي الجلالين: «(**قالَ إِنَّما أُوتيتُهُ**) أي المال (**عَلى عِلْم عِنْدي**). أي في مقابله. وكان أعلم بني إسرائيل بالتوراة بعد موسى وهارون»[2].

وقال الخطيب الشربيني: «وروى أهل العلم بالأخبار: أن قارون كان أعلم بني إسرائيل بعد موسى وهارون...»[3].

وقال العيني: «وكان قارون أعلم بني إسرائيل بعد موسى وهارون وأفضلهم وأجملهم، قال قتادة: وكما يسمى المنورلحسن صورته، ولم يكن في بني إسرائيل أقرء للتوراة منه...»[4].

وعلى الجملة، فإنّ هارون كان أعلم بني إسرئيل بعد موسى، فلا يبقى ريب في أعلمية أمير المؤمنين عليه السلام من الصّحابة وسائر أفراد هذه الأُمة، لعموم حديث المنزلة كما تقدم ويأتي.

ولو كابر متعصّب عنود في دلالة الحديث على ذلك، فإليك المطلب من رئيس الفرقة الباغية:

---

(١) معالم التنزيل ٤ / ٣٥٩.

(٢) تفسير الجلالين ٢ / ٢٠١.

(٣) السراج المنير في تفسير القرآن ٣ / ١١٦.

(٤) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ـ النوع الثامن والثلاثون، قصة هارون.

دلالة الحديث على الأعلميّة على لسان معاوية

ففي خبر رواه أعاظم القوم وكبار أئمّتهم أمثال:

١ ـ أحمد بن حنبل.

٢ ـ الفقيه أبي الليث السمرقندي، المتوفّى سنة ٣٧٣ أو ٣٧٥.

٣ ـ أبي الحسن علي بن عمر بن شاذان، المتوفّى سنة ٣٨٦.

٤ ـ الفقيه الشافعي ابن المغازلي الواسطي، المتوفّى سنة ٤٨٣.

٥ ـ محبّ الدين الطبري.

٦ ـ إبراهيم بن محمّد الحموييني الجويني.

٧ ـ محمّد بن يوسف الزرندي.

٨ ـ نور الدين السّمهودي.

٩ ـ إبراهيم بن عبدالله اليمني الوصابي.

١٠ ـ أحمد بن حجر المكّي.

١١ ـ أحمد بن فضل بن باكثير المكي.

١٢ ـ أحمد بن عبد القادر العجيلي.

١٣ ـ المولوي مبين الكهنوي.

نعم، يستدل رئيس الفرقة الباغية وقائد النواصب... معاوية بن أبي سفيان بحديث المنزلة على أعلميّة مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام... والفضل ما شهدت به الأعداء...

قال ابن عساكر:

وأمّا ما رُوي عن معاوية:

فأخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر، أنا أبو سعد الجَنْزَرودي، أنا السيّد أبو الحسن محمّد بن علي بن الحسين، ناحمزة بن محمّد الدهقان، نا محمّد بن يونس، نا وهب بن عثمان البصري، نا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم قال:

سأل رجل معاوية عن مسألة فقال: سل عنها علي بن أبي طالب، فهو أعلم مني، قال: قولك يا أمير المؤمنين أحبّ إلي من قول علي، قال: بئس ما قلت ولؤم ما جئت به، لقد كرهت رجلاً كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يَغرّه بالعلم غرّاً ، ولقد قال له: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّه لا نبي بعدي».

وكان عمر بن الخطاب يسأله ويأخذ عنه، ولقد شهدتُ عمر إذا أشكل عليه أمر قال: ها هنا علي بن أبي طالب؟ ثمّ قال للرجل: قُمْ لا أقام الله رجليك، ومحا اسمه من الديوان.

أخبرناه عالياً أبو نصر بن رضوان، وأبو علي ابن السبط، وأبو غالب ابن البنّا، قالوا: أنا أبو محمّد الجوهري، أنا أبو بكربن مالك، نا محمّد بن يونس، نا وهب بن عمرو بن عثمان النمري البصري، حدّثني أبي، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم قال:

جاء رجل إلى معاوية فسأله عن مسألة فقال: سل عنها علي بن أبي طالب فهو أعلم، فقال: يا أمير المؤمنين جوابك فيها أحبّ إليّ من جواب علي، فقال: بئس ما قلت، ولؤم ما جئتَ به، لقد كرهت رجلاً كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يَغرّه بالعلم غراً، ولقد قال له رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى ، إلاّ أنّه لا نبي بعدي».

وكان عمر إذا أشكل عليه شيء، يأخذ منه، ولقد سمعت عمر وقد أشكل عليه فقال: ها هنا علي؟ قُمْ لا أقام الله رجليك»[1].

وقال ابن المغازلي: «أخبرنا أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن العباس البزاز، قال حدّثنا أبو القاسم عبيدالله بن أسدالبزار ، قال حدّثنا أبو مقاتل محمّد بن العباس بن أحمد، قال حدّثنا أحمد بن يونس، قال حدّثنا وهب بن عمربن عثمان المدني، قال حدّثنا أبي عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس قال: سأل رجل معاوية عن مسألة. فقال:سل عنها علي بن أبي طالب فإنّه أعلم. قال: يا أمير المؤمنين قولك فيها أحبّ إليَّ من قول علي بن أبي طالب.فقال : بئسما قلت ولؤم ما جئت به، لقد كرهت رجلاً كان رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يغرّه بالعلم غرّاً، ولقد قال رسول الله له: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي، ولقد كان عمر بن الخطاب يسأله فيأخذ عنه، ولقد شهدت عمر إذا أشكل عليه شيء قال: ههنا علي. قم لا أقام الله رجليك، ومحا اسمه من الديوان»[2].

وقال ابن حجر: «أخرج أحمد: إن رجلاً سأل معاوية عن مسألة... وأخرجه آخرون بنحوه...»[3].

وقال السمهودي: «أخرج الإمام أحمد في المناقب عن أبي حازم قال: جاء رجل إلى معاوية... وأخرج جماعة آخرون منهم ابن شاذان عن قيس بن أبي حازم بنحوه...»[4].

---

(١) تاريخ دمشق ٤٢ / ٩٧.

(٢) المناقب لابن المغازلي: ٣٤ رقم ٥٢.

(٣) الصواعق المحرقة: ١١٠.

(٤) جواهر العقدين ٢ / ٣٢٨.

من دلالات حديث المنزلة: العصمة.

وهل من شك في ثبوت العصمة لهارون؟ وقد نزّل رسول اللّٰه أمير المؤمنين منزلة هارون، ولم يدّع أحد من الصحابة العصمة، كما لم يدّعها أحد لواحد منهم سوى أمير المؤمنين عليه السّلام.

وحينئذ، هل يجوّز عاقل أن يكون الإمام بعد رسول اللّٰه غير معصوم مع وجود المعصوم؟

وهل يجوّز العقل أنْ يجعل غير المعصوم واسطة بين الخلق والخالق مع وجود المعصوم؟

وهل يجوز عقلاً وعقلاءاً الإقتداء بغير المعصوم مع وجود المعصوم؟

وإلى مقام العصمة يشير علي عليه السّلام لمّا يقول ويصّرح بأنّه كان يرى نور الوحي والرسالة ويشمّ ريح النبوة.

وهل يعقل أن يترك مثل هذا الشخص، ويُقتدى بمن ليس له أقلّ القليل من هذه المنزلة؟

ولا يخفى على القارئ أنّ الذي كان يسمعه رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وكان يراه، هو أسمى وأجلّ وأرقى وأرفع ممّا كان يراه ويسمعه غيره من الأنبياء السابقين عليه، فكان علي يسمع ويرى ما يسمع ويرى النبي، وعليك بالتأمّل التام في هذا الكلام.

من خصائص هارون ومنازله

أنّ اللّٰه سبحانه وتعالى أحلّ له ما لم يكن حلالاً لغيره في المسجد الأقصى، وبحكم حديث المنزلة يتمّ هذا الأمر لعلي وأهل بيته بالخصوص، ويكون هذا من جملة ما يختصّ به أمير المؤمنين وأهل البيت الطاهرون ويميّزهم عن الآخرين، فيكونون أفضل ـ من هذه الناحية أيضاً ـ من غيرهم.

والشواهد لهذا التنزيل في الأحاديث كثيرة، ومن ذلك: حديث سدّ الأبواب. وهذه ألفاظ تتعلّق بهذا الموضوع في السنّة النبويّة الشريفة المتفق عليها بين الفريقين، وأنا أنقل ذلك من بعض المصادر المعتبرة عند أهل السنّة:

أخرج ابن عساكر في تاريخه، وعنه السيوطي في [الدر المنثور][1]: إنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم خطب فقال: «إنّ اللّٰه أمر موسى وهارون أن يتبوّءا لقومهما بيوتاً، وأمرهما أنْ لا يبيت في مسجدهما جنب، ولا يقربوا فيه النساء، إلاّ هارون وذريّته، ولا يحلّ لأحد أن يقرب النساء في مسجدي هذا ولا بيت فيه جنب إلاّ علي وذريّته».

وفي [مجمع الزوائد] عن علي عليه السّلام قال: أخذ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم بيدي فقال: «إنّ موسى سأل ربّه أنْ يطهّر مسجده بهارون، وإنّي سألت ربّي أنْ يطهّر مسجدي بك وبذريّتك»، ثمّ أرسل إلى أبي بكر أنْ سدّ بابك، فاسترجع [أي قال: إنّا للّٰه وإنّا إليه راجعون] ثمّ قال: سمعٌ وطاعة، فسدّ بابه، ثمّ أرسل على عمر، ثمّ أرسل إلى العباس بمثل ذلك، ثمّ قال رسول اللّٰه: «ما أنا سددت أبوابكم وفتحت باب علي، ولكن اللّٰه فتح باب علي وسدّ أبوابكم»[2].

---

(١) ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١ / ٢٩٦، الدرّ المنثور ٤ / ٣٨٣.

(٢) مجمع الزوائد ٩ / ١١٤.

وفي [مجمع الزوائد] و[كنز العمال] وغير هما ـ واللفظ للأوّل ـ لمّا أخرج أهل المسجد وترك عليّاً قال الناس في ذلك [أي تكلّموا في ذلك واعترضوا] فبلغ النبي صلّى اللّٰه على وآله فقال: «ما أنا أخرجتكم من قبل نفسي، ولا أنا تركته، ولكنّ اللّٰه أخرجكم وتركه، إنّما أنا عبد مأمور، ما أُمرت به فعلت، إنّ أتّبع إلاّ ما يوحى إليّ»[1].

وفي كتاب [المناقب] لأحمد بن حنبل، وكذا في [المسند]، و[المستدرك] للحاكم، وفي [مجمع الزوائد]، و[تاريخ دمشق]، وغيرها[2] عن زيد بن أرقم قال: كانت لنفر من أصحاب رسول اللّٰه أبواب شارعة في المسجد، فقال يوماً: «سدّوا هذه الأبواب إلاّ باب علي»، قال: فتكلّم في ذلك ناسٌ، فقام رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم فحمد اللّٰه وأثنى عليه ثمّ قال: «أمّابعد، فإني أمرت بسدّ هذه الأبواب غير باب علي، فقال فيه قائلكم، واللّٰه ما سددت شيئاً ولا فتحته، ولكن أُمرت بشيء فاتّبعته».

وهذا الحديث موجود في [صحيح الترمذي]، وفي [الخصائص] للنسائي[3]، وغيرهما من المصادر أيضاً.

ولذا كانت قضية سدّ الأبواب من جملة موارد قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: «علي منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي».

وإلى الآن ظهرت دلالة حديث المنزلة على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام:

من جهة ثبوت الأعلمية له.

ومن جهة ثبوت العصمة له.

ومن جهة ثبوت الأفضلية له.

ومن جهة ثبوت بعض الخصائص الأُخرى الثابتة لهارون.

---

(١) مجمع الزوائد ٩ / ١١٥، كنز العمّال ١١ / ٦٠٠ رقم ٣٢٨٨٧.

(٢) فضائل الإمام علي عليه السّلام: ٧٢ رقم ١٠٩، مسند أحمد ٥ / ٤٩٦ رقم ١٨٨٠١، المستدرك على الصحيحين ٣ / ١٢٥، مجمع الزوائد ٦ / ١١٤، ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١ / ٢٧٩ ـ ٢٨٠ رقم ٣٢٤، الرياض النضرة ٣ / ١٥٨.

(٣) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٧٣ ـ ٧٤.

دلالة الحديث على الخلافة

وننتقل الآن إلى بيان دلالة هذا الحديث على خصوص الخلافة والولاية، فيكون نصّاً في المدّعى.

ولا ريب في أنّ من منازل هارون: خلافته لموسى عليه السّلام، قال تعالى عن لسان موسى يخاطب هارون: (**اخْلُفْني في قَوْمي وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبيلَ الْمُفْسِدينَ**)[1].

فكان هارون خليفة لموسى، وعلي بحكم حديث المنزلة خليفة لرسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، فيكون هذا الحديث نصّاً في الخلافة والإمامة والولاية بعد رسول اللّٰه.

ومن جملة آثار هذه الخلافة: وجوب الطاعة المطلقة، ووجوب الإنقياد المطلق، وهما من أحكام الإمامة والولاية العامة.

ولا يتوهمنّ أحدٌ: بأنّ وجوب إطاعة هارون ووجوب الإنقياد المطلق له، كان من آثار وأحكام نبوّته لا من آثار وأحكام خلافته عن موسى، حتّى لا تجب الإطاعة المطلقة لعلي، لأنّه لم يكن نبيّاً.

إنّ هذا التوهم باطل ومردود، وإنْ وقع في بعض الكتب من بعض علمائهم; وذلك: لأنّ وجوب الإطاعة المطلقة إنْ كان من آثار النبوّة لا من آثار الخلافة، إذن، لم يثبت وجوب الإطاعة للمشايخ الثلاثة، لأنّهم لم يكونوا أنبياء. وأيضاً: لم يثبت وجوب الإطاعة المطلقة لعلي في المرتبة الرابعة التي يقولون بها له عليه السّلام، إذ لم يكن حينئذاك نبيّاً، بل هو خليفة.

فإذن، وجوب الإطاعة لهارون كان بحكم خلافته عن موسى لا بحكم نبوّته، وحينئذ، تجب الإطاعة المطلقة لعلي عليه السّلام بحكم خلافته عن رسول اللّٰه، وبحكم تنزيله من رسول اللّٰه منزلة هارون من موسى.

فالمناقشة من هذه الناحية مردودة.

وإذا ما رجعنا إلى الكتب المعنيّة بمثل هذه البحوث، لرأينا تصريح علمائهم بدلالة حديث المنزلة على خلافة علي عليه السّلام.

ففي كتاب [التحفة الإثنا عشرية] الذي وضعه مؤلفه ردّاً على الشيعة الإمامية الإثنا عشرية، اعتراف بدلالة حديث المنزلة على الخلافة، بل يُضيفُ أنّ إنكار هذه الدلالة لا يكون إلاّ من ناصبي ولا يرتضي ذلك أهل السنة، لأنّ الكلام في ثبوت هذه الخلافة بعد رسول اللّٰه بلا فصل، أمّا أصل ثبوت الخلافة لأمير المؤمنين بعد رسول اللّٰه بحكم هذا الحديث فلا يقبل الإنكار، إلاّ إذا كان من النواصب المعاندين لأمير المؤمنين عليه السّلام، وهذا ما نصّ عليه صاحب التحفة الإثنا عشرية.

يقول هذا العالم الحنفي هذا الكلام ويعترف بهذا المقدار من الدلالة[1].

إلاّ أنّك لو راجعت كتب الحديث وشروح الحديث، لرأيتهم يناقشون حتّى في أصل دلالة حديث المنزلة على الخلافة والولاية بعد رسول اللّٰه، أي: ترى في كتبهم ما ينسبه صاحب التحفة إلى النواصب، ويقولون بما يقوله النواصب.

ففي شرح حديث المنزلة في كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني الحافظ، وشرح صحيح مسلم للحافظ النووي، والمرقاة في شرح المشكاة، تجدهم يناقشون في دلالة هذا الحديث على أصل الإمامة والولاية، وهذا ما كان صاحب التحفة ينفيه عن أهل السنّة وينسبه إلى النواصب.

---

(١) سورة الأعراف (٧): ١٤٢.

يقول النووي في [شرح صحيح مسلم][٢]، ونفس العبارة أو قريب منها موجود في الكتب التي أشرت إليها وغيرها أيضاً، وليس فيه [أي: في هذا الحديث] دلالة لاستخلافه [أي: استخلاف علي] بعده [أي: بعد الرسول]، لأنّ النبي صلّى اللّه عليه وآله إنّما قال لعلي حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك [أي: إنّ هذا الحديث وارد في مورد خاص].

يقول: ويؤيّد هذا أنّ هارون المشبّه به لم يكن خليفة بعد موسى، بل توفي في حياة موسى قبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو المشهور عند أهل الأخبار والقصص.

قالوا: وإنّما استخلف موسى هارون حين ذهب لميقات ربّه للمناجاة، فكانت الخلافة هذه خلافة موقتة، وكانت في قضية خاصة محدودة، وليس فيها أي دلالة على الخلافة بالمعنى المتنازع فيه أصلاً.

وهل هذا إلاّ نفس الكلام الذي يأبى أن يلتزم به مثل صاحب التحفة، فينسبه إلى النواصب؟

---

(١) التحفة الاثنا عشرية: ٢١١.

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم: المجلد الثامن الجزء ١٥ / ١٧٤.

صفحه سفید

الفصل الثالث

محاولاتٌ في ردّ حديث المنزلة

وحينئذ ندخل في المناقشات المطروحة في الكتب للإستدلال بهذا الحديث على إمامة علي، وفي محاولات القوم في إبطاله.

أوّلاً: المناقشات العلمية

ونحن على استعداد تام لقبول أيّ مناقشة إنْ كانت علمية، وعلى أُسس متينة وعلى القواعد والموازين المقررّة في كيفيّة البحث والمناظرة. ويتلخّص ما ذكروه في مقام ردّ دلالة هذا الحديث في المناقشات الثلاثة التالية:

المناقشة الأُولى:

إنّ هذا الحديث لا يدلّ على عموم المنزلة، وحينئذ تتمّ المشابهة بين علي وهارون بوجه شبه واحد، ويكفي ذلك في صحّة الحديث، أمّا أنْ يكون علي نازلاً من رسول اللّٰه صلّى الله عليه وآله وسلّم منزلة هارون من موسى بجميع منازل هارون، فلا نوافق على هذا.

المناقشة الثانية:

إنّ هذه الخلافة كانت خلافة موقتةً وفي ظرف خاص، وزمان محدود، وفي حياة النبي صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، كما كانت خلافة هارون لموسى في حياة موسى عندما ذهب لمناجاة ربّه. ويؤيّد ذلك موت هارون في حياة موسى، فأين الخلافة بالمعنى المتنازع فيه؟

المناقشة الثالثة:

إنّ حديث المنزلة إنّما ورد في خصوص غزوة تبوك، وإنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم قال هذا الكلام عندما خرج إلى تلك الغزوة وترك عليّاً ليقوم بشؤون أهله وعياله ومن بقي في المدينة المنوّرة، فالقضيّة خاصة وحديث المنزلة إنّما ورد في هذه القضية المعيّنة.

ولابدّ من الإجابة عن هذه المناقشات واحدة واحدة:

دلالة الحديث على العموم:

والمناقشة الأُولى كانت تتلخّص في نفي عموم المنزلة، فنقول في الجواب:

إنّ الحديث يشتمل على اسم جنس مضاف إلى عَلَم قال: «أنت منّي بمنزلة هارون»، فكلمة «المنزلة» اسم جنس مضاف إلى علم وهو «هارون». ثمّ إنه يشتمل الحديث على استثناء «إلاّ أنّه لا نبي بعدي».

فالكلام مشتمل على اسم جنس مضاف إلى علم، ومشتمل على إستثناء باللفظ الذي ذكرناه، هذا متن الحديث.

ولو رجعنا إلى كتب علم أُصول الفقه، وكتب علم البلاغة والأدب، لوجدنا العلماء ينصّون على أنّ من ألفاظ العموم اسم الجنس المضاف، وينصّون أيضاً على أنّ الإستثناء معيار العموم. فأي مجال للمناقشة؟ اسم الجنس المضاف «بمنزلة هارون» من صيغ العموم، والإستثناء أيضاً معيار العموم، فيكون الحديث نصّاً في العموم، إذْ ليس في الحديث لفظ أخر، فلفظه: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي»، وحينئذ يسقط الإشكال وتبطل المناقشة.

وهذه عبارة ابن الحاجب ـ الذي هو من أئمّة علم الأُصول ومن أئمّة علم النحو الصرف وعلوم الأدب، في كتاب [مختصر الأُصول]، ـ وهو المتن الذي كتبوا عليه الشروح والتعاليق الكثيرة، وكان يدرّس في الحوزات العلمية ـ يقول:

ثمّ إنّ الصيغة الموضوعة له ـ أي للعموم ـ عند المحققين هي هذه: أسماء الشرط والإستفهام، والموصولات، الجموع المعرفة تعريف جنس لا عهد، واسم الجنس معرفاً تعريف جنس أو مضافاً»[1].

وإن شئت أكثر من هذا، فراجع كتابه [الكافية في علم النحو] بشرح المحقق الجامي المسمّى بـ(الفوائد الضيائيّة)، وهو أيضاً كان من الكتب الدراسيّة إلى هذه الأواخر.

و [كتاب المنهاج] للقاضي البيضاوي وشروحه، وكتاب [فواتح الرحموت في شرح مسلّم الثبوت]، الذي هو من كتب علم أُصول الفقه المعتبرة المشهورة عند القوم.

ومن الكتب الأدبية كتاب [الأشباه والنظائر] للسيوطي، و[المطوّل في شرح التلخيص] و[مختصر المعاني] في شرح التلخيص للتفتازاني، وهذان الكتابان يدرّسان في الحوزات العلمية.

وهكذا غير هذه الكتب المعنية بعلم أُصول الفقه وعلم النحو والبلاغة.

وأمّا الإستثناء، فقد نصّ أئمّة علم أُصول الفقه وغيرهم على أنّ الاستثناء معيار العموم:

قال البيضاوي في [المنهاج]: «ومعيار العموم جواز الإستثناء، فإنّه يخرج ما يجب اندراجه لولاه، وإلاّ لجاز من الجمع المنكّر».

وقال الفرغاني العبري في [شرحه]: «لمّا بيّن صيغ العموم على اختلاف مراتبها فيه، شرع في الإستدلال على أنها عامّة بوجهين ، وجه يشمل الصيغ كلّها ووجه يخصُّ بعضها. أمّا تقرير الوجه العام لجميع الصيغ فهو أن نقول: لو لم يكن كلّ واحد من هذه الصيغ المذكورة عامّاً لما جاز عن كلٍّ منها استثناء كل فرد منه، لأنّ الإستثناء عبارة عن إخراج شيء من مدلول اللّفظ، يجب إندراجه فيه لولا الإستثناء، فلو لم يكن كل واحد من هذه الصيغ عاماً لم يجب اندراج كلّ فرد فيه بدون الإستثناء، وإذا لم يجب لم يجز الإستثناء، إذ لا حاجة حينئذ إلى الإخراج، لكن جاز الإستثناء في كل فرد من هذه الصيغ اتفاقاً، مثلاً يصح أنْ يقال: من دخل داري إلاّ زيداً فأكرمته، وكذلك في البواقي، فيكون هذه الصيغ عامة وهو المطلوب.

وإنما قلت: إنّ الإستثناء عبارة عن إخراج ما لولاه لوجب دخوله، لأنّه لو لم يكن عبارة عن ذلك لكان عبارةً إمّا عمّا لولاه لامتنع دخوله فيه، وإنه باطل ضرورةً. أو عن إخراج ما لولاه لجاز دخوله فيه وإنّه باطل أيضاً، إذ لو كان عبارةً عنه لجاز الإستثناء عن الجمع المنكر، لجواز دخول المخرج فيه، لكنه لم يجز باتّفاق أهل النحو. فلذلك حملوا «إلاّ» في قوله تعالى: (**لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا**)على «غير» في كونه وصفاً، دون الإستثناء لتعذّره ههنا، وعلّلوا ذلك بعدم وجوب الدخول»[2].

وقال كمال الدين ابن إمام الكامليّة في [شرحه]: «ومعيار العموم جواز الإستثناء، أي يعرف العموم به، فإنه أي الإستثناء يخرج مايجب اندراجه لولاه، أي لولا الإستثناء فلزم من جميع ذلك دخول جميع الأفراد في المستثنى منه، وإلاّ أي لو لم يجب دخوله فيه لجاز أنْ يستثنى من الجمع المنكر، لكن الإستثناء منه لا يجوز باتفاق النحاة، قالوا: إلاّ أن يكون المستثنى منه مختصّاً نحو: جاء رجال كانوا في دارك إلاّ زيداً منهم».

وقال جلال الدين المحلّي: «ومعيار العموم الإستثناء، فكلّ ما صحّ الإستثناء منه ممّا لا حصر فيه فهو عام، للزوم تناوله للمستثنى، وقد صحّ الإستثناء من الجمع المعرّف وغيره ممّا تقدم من الصيغ، نحو: جاء الرجال إلاّ زيداً، ومن

---

(١) بيان المختصر: ١١١.

(٢) شرح منهاج الوصول للعبري، المسألة الثانية من الفصل الأول من الباب الثالث.

نفى العموم فيها يجعل الإستثناء قرينةً على العموم، ولا يصح الإستثناء من الجمع المنكر إلاّ أن يخصّص فيعم فيما يتخصّص به، نحو قام رجال كانوا في دارك إلاّ زيداً منهم، كما نقله المصنف عن النحاة. ويصح: جاء رجال إلاّ زيد بالرفع ، على أنّ إلاّ صفة بمعنى غير، كما في (**لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا**).

وقال محبّ الله البهاري بعد أنْ ذكر صيغ العموم وعمومها: «لنا جواز الإستثناء، وهو معيار العموم».

قال شارحه: «لنا جواز الإستثناء من هذه الصيغ وهو معيار العموم، أي: الإستثناء معيار عموم المستثنى منه، وحاصله الإستدلال من الشكل الأول، يعني: إن هذه الصيغ يجوز الإستثناء منها، وكلّ ما يجوز الإستثناء منه فهو عام. أمّا الصغرى، فلأن من تتبّع وجده كذلك، قال الله تعالى: (**إنّ الإنسان لفي خسر إلاّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات**)[1] وأما الكبرى، فلأن معنى الإستثناء إخراج ما لولا الإستثناء لدخل ألبتة، ولذلك حملوا قاطبةً إلاّ على الوصفية في صورة يكون المستثنى منه جمعاً منكوراً غير محصور، لفقد شرط الإستثناء، فلا بدّ من الدخول وهو العموم»[2].

وقد يقال: لابدّ من رفع اليد عن العموم، بقرينة اختصاص حديث المنزلة بغزوة تبوك، وإذا قامت القرينة أو قام المخصّص سقط اللّفظ عن الدلالة على العموم، فيكون الحديث دالاً على استخلافه ليكون متولّياً شؤون الصبيان والنساء والعجزة ـ بتعبير ابن تيميّة ـ الباقين في المدينة المنوّرة لا أكثر من هذا.

لكن يردّ هذا الإشكال، ورود حديث المنزلة في مواطن عديدة غير تبوك، كما سنقرأ.

وقد يقال أيضاً: إنّ الإستثناء إنّما يدلّ على العموم إنْ كان متّصلاً، وهذا الإستثناء منقطع، لأنّ الجملة المستثناة جملة خبرية، ولا يمكن أنْ تكون الجملة الخبرية استثناؤها استثناءً متصلاً.

وهذه مناقشة علمية. ولكن عندما نراجع ألفاظ الحديث، نجد فيها مجيء كلمة «النبوّة» مستثناة بعد «إلاّ»وليس هناك جملة خبرية. وسند هذا الحديث معتبر، وممّن نصّ على صحّته بهذا اللفظ: هو الحافظ ابن كثير الدمشقي في كتابه [البداية والنهاية][3].

على أنّه قد تقرّر عند العلماء في مختلف العلوم من أُصول الفقه والأدب وغيرهما أنّ الأصل في الاستثناء هو الاتّصال، فراجع[4]

بل لقد نصّ شرّاح حديث المنزلة على كون الاستثناء فيه متّصلا منقطعاً.[5]

إذن، سقطت المناقشة الأُولى، وتمّت دلالة الحديث على عموم المنزلة.

موت هارون قبل موسى لايضرّ بالاستدلال

والمناقشة الثانية كان ملخصها: إنّ الإستخلاف هذا كان في قضية معيّنة، وفي حياة النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، كما أنّ استخلاف هارون كان في حياة موسى، وقد مات هارون قبل موسى، وإذن، لا دلالة على الإمامة والخلافة بالمعنى المتنازع فيه.

---

(١) سورة العصر ١٠٢: ٢.

(٢) فواتح الرحموت في شرح مسلّم الثبوت ١ / ٢٩١ ط هامش المستصفى.

(٣) البداية والنهاية، المجلّد ٤ الجزء ٧ / ٣٤٠.

(٤) بيان المختصر: ٢٤٦، كشف الأسرار ٣ / ١٧٨، المطوّل: ٢٠٤.

(٥) إرشاد الساري ٦ / ١١٧، فيض القدير.

وهذا الإشكال طرحه كثيرون، منهم: ابن حجر العسقلاني والقسطلاني والقاري وغيرهم من كبار المحدّثين، والمتكلّمون أيضاً طرحوه في كتبهم الكلاميّة.

ولكنّها شبهة واضحة الاندفاع، لأنّ الكلام في منازل هارون من موسى ومراتبه، سواء تحقّقت خارجاً أوْلا، وهل من شكٍّ في أنه لو بقي بعده لكان هو الخليفة له دون غيره كما كان في حياته؟ وبعبارة أُخرى: فإنّ الكلام في استحقاق هارون لأن يكون خليفةً لموسى بلافصل، وهذا المعنى ثابت له من الكتاب والسنّة، فهو ثابت لأمير المؤمنين.

ولعلّ الأصل في هذه الشبهة هو القاضي عبدالجبار المعتزلي ـ والأشاعرة عيالٌ عليه ـ إذ قال بأن الحديث لايتناول التقدير الذي لم يكن، فإنّه لا يوصف بأنه منزلة، فأجاب السيّد المرتضى رحمه الله بأنّ ما ذكره يجري مجرى الدعوى.

ثم أبطل كلام القاضي بأنّه لو قال أحدنا: فلان منّي بمنزلة زيد من عمرو في جميع أحواله، وقد علمنا أن زيداً قد بلغ من الاختصاص بعمرو والقرب منه والزلفة عنده إلى حدٍّ لا يسأله معه شيئاً من أحواله إلاّ أجابه إليه وبذله، ثم إنّ المشبّه حاله بحاله لوسأل صاحبه درهماً من ماله لوجب عليه ـ إذا كان قد حكم بأنّ منزلته منه منزلة من ذكرناه ـ أن يبذله له وإنْ لم يكن وقع ممّن شبّه حاله به مثل تلك المسألة. ولم يكن للقائل الذي حكينا قوله أن يمنعه من الدرهم بأن يقول: إني جعلت لك منازل فلان من فلان، وليس من منازله أنه سأله درهماً فأعطاه.[1]

ولمتانة كلام السيّد، فقد ذكره الفخر الرازي ولم يُجِب عنه بشئ، فإنه قال في كتابه (نهاية العقول):

«لايقال: الحديث لايتناول إلاّ المنازل الثابتة دون المقدّرة...

لأنا نقول: استحقاق هارون القيام مقام موسى بعد وفاته منزلة ثابتة في الحال، لأنّ استحقاق الشئ قد يكون حاصلا وإنْ كان المستحقّ متأخّراً».

ثم إنه لو كان موت هارون قبل موسى مسقطاً لدلالة الحديثٌ، فلماذا تمنّى عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص كون هذا الحديث له؟ ولماذا كلّ هذا السّعي وراء ردّ الحديث؟

ولو كان مضرّاً بدلالة الحديث على إمامة الأمير، لسقطت دلالته على ذلك حتى في المرتبة الرّابعة، وهذا خلاف الاتفاق بين الطرفين.

كلام ابن تيمية

هذا، وقد قال ابن تيمية في (منهاجه) كلاماً مشحوناً بالبغض والعداء للإمام عليه السّلام، فقال:

كان النبي كلّما سافر في غزوة أو عمرة أو حجّ، يستخلف على المدينة بعض الصحابة، حتّى أنّهم ذكروا استخلاف رسول الله ابن أُم مكتوم في بعض الموارد، ولا يدّعى لابن أُم مكتوممقام لاستخلاف النبي إيّاه في تلك الفترة.

يقول ابن تيميّة: فلمّا كان في غزوة تبوك، لم يأذن في التخلّف عنها وهي آخر مغازيه، ولم يجتمع معه الناس كما اجتمعوا معه فيها، أي في المغازي الأُخرى، فلم يتخلّ، عنه إلاّ النساء والصّبيان أو من هو معذور لعجزه عن الخروج أو من هو منافق، ولم يكن في المدينة رجال من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم، كما كان يستخلف عليهم في كلّ مرّة، لقد كان الباقون عجزة وأطفال وصبيان ونسوان، هؤلاء لم يكن حاجة لأنْ يستخلف عليهم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم رجلا مهمّاً وشخصيّةً من شخصيّاته الملتفّين حوله، بل كان هذا الإستخلاف أضعف من الإستخلافات المعتادة منه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم.

أي استخلاف علي في تبوك كان أضعف من استخلاف ابن أُم مكتوم في بعض موارد خروجه من المدينة المنوّرة.

---

(١) الشافي في الإمامة ٣ / ٣٤.

يقول: لأنّه لم يبق في المدينة رجال كثيرون من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم، فكان كلّ استخلاف قبل هذا يكون على أفضل ممّن استخلف عليه علياً، فلهذا خرج إليه علي يبكي ويقول: أتخلّفني مع النساء و الصبيان؟ فبيّن له النبي أنّي إنّما استخلفتك لأمانتك عندي، وأنّ الإستخلاف ليس بنقص ولا غضّ، فإنّ موسى استخلف هارون على قومه، والملوك وغيرهم إذا خرجوا في مغازيهم أخذوا معهم من يعظم انتفاعه به ومعاونته له، ويحتاجون إلى مشاورته والإنتفاع برأيه ولسانه ويده وسيفه، فلم يكن رسول اللّٰه محتاجاً إلى علي في هذه الغزوة، حتّى يشاوره أو أن يستفيد من يده ولسانه وسيفه، فأخذ معه غيره، لأنّهم كانوا ينفعونه في هذه القضايا.

يقول: وتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دلّ عليه السياق، ولا يقتضي المساواة في كلّ شيء، ألا ترى إلى ما ثبت بالصحيحين من قول النبي في حديث الأُسارى لمّا استشار أبا بكر فأشار بالفداء، واستشار عمر فأشار بالقتل، قال: سأُخبركم عن صاحبيكم، مثلك يا أبا بكر مثل إبراهيم، ومثلك يا عمر مثل نوح، فقوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لهذا: مثلك مثل إبراهيم وعيسى، وقوله لهذا: مثلك مثل نوح وموسى، أعظم من قوله: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى.

هذا بعض كلام ابن تيميّة، وإنّا لنسأل اللّٰه سبحانه وتعالى أنْ يعامل هذا الرجل بعدله، وأن يجازيه بكلّ كلمة ما يستحقّه. ثم نقول:

الجواب

أوّلاً: إذا لم يكن لعلي في هذا الإستخلاف فضل ومقام، وكان هذا الإستخلاف أضعف من استخلاف غيره من الإستخلافات السابقة، فلماذا تمنّى عمر أنْ يكون هذا الإستخلاف له؟ ولماذا تمنّى سعد بن أبي وقّاص أن يكون هذا الإستخلاف له؟

ثانياً: قوله: «إنّ علياً خرج يبكي...»، كذب، علي خرج يبكي لعدم حضوره في تلك الغزوة، ولما سمعه من المنافقين، لا لأنّ النبي صلّى اللّٰه عليه وآله خلّفه في النساء والصبيان.

وبعبارة أُخرى: قول علي لرسول اللّٰه: أتخلّفني في النساء والصبيان، كان هذا القول قبل خروج رسول اللّٰه في الغزوة، قبل أنْ يخرج، وبكاء علي وخروجه خلف رسول اللّٰه والتقاؤه به وهو يبكي، كان بعد خروج رسول اللّٰه، وإنّما خرج ـ وكان يبكي ـ لِما سمعه من المنافقين، لا لأنّ هذا الإستخلاف كان ضعيفاً. فالقول بأنّه لمّا استخلف مع النساء والصبيان جعل يبكي ويعترض على رسول اللّٰه لهذا الإستخلاف، افتراء عليه.

وثالثاً: ذكره الحديث الذي شبّه فيه رسول اللّٰه أبا بكر بإبراهيم، وشبّه فيه عمر بنوح، وقوله: هذا الحديث في الصحيحين، هذا كذب، فليس هذا الحديث في الصحيحين، ودونكم كتاب البخاري ومسلم، ويشهد بذلك نفس كتاب منهاج السنّة، في هذه الطبعة الجديدة المحقّقة التي حقّقها الدكتور محمّد رشاد سالم، المطبوعة في السعوديّة في تسعة أجزاء، إذْ يقول محقّقه في الهامش: إنّ هذا الحديث إنّما هو في مسند أحمد، ويقول محقّقه ـ أي محقّق المسند وهو الشيخ أحمد شاكر في الطبعة الجديدة ـ : هذا الحديث ضعيف.

وهو أيضاً في مناقب الصحابة لأحمد بن حنبل، المطبوع في جزئين في السعودية أخيراً، يقول محقّقه في الهامش: إنّ سنده ضعيف.

فالحديث ليس في الصحيحين، ليعارض به حديث المنزلة الموجود في الصحيحين، وإنّما هو في بعض الكتب، وينصّ المحققون في تعاليقهم على تلك الكتب بضعف هذا الحديث.

وكأنّ ابن تيميّة ما كان يظنّ أن ناظراً ينظر في كتابه، وأنّه سيراجع الصحيحين، ليظهر كذبه ويتبيّن دجله.

وأمّا ما في كلامه من الطعن لأمير المؤمنين، فكما ذكرنا، نحيل الأمر إلى اللّٰه سبحانه وتعالى، وهو أحكم الحاكمين.

ومثل كلمات ابن تيميّة كلمات يوسف الأعور الواسطى، فله رسالة في الرد على الشيعة، يقول هذا الرجل:

لو سلّمنا دلالة حديث المنزلة على الخلافة، فقد كان في خلافة هارون عن موسى فتنة وفساد وارتداد المؤمنين وعبادتهم العجل، وكذلك خلافة علي، لم يكن فيها إلاّ الفساد، لم يكن فيها إلاّ الفتنة، ولم يكن فيها إلاّ قتل للمسلمين في وقعة الجمل وصفين.

وهذا كلام هذا الناصبي الخبيث.

وبعدُ، إذا لم يكن لاستخلاف أمير المؤمنين عليه السّلام في تبوك قيمة، ولم يكن هذا الإستخلاف مقاماً له، بل كان هذا الإستخلاف أضعف من استخلاف مثل ابن أُم مكتوم، فلماذا هذا الإهتمام بهذا الحديث بنقل طرقه وأسانيده، وبالتحقيق في رجاله، وبالبحث في دلالاته ومداليله؟

إذا كان شيئاً تافهاً لا يستحق البحث، وكان أضعف من أضعف الإستخلافات، فلماذا هذه الإهتمامات؟

ولماذا قول عمر: لو كان لي واحدة منهنّ كان أحبّ إليّ ممّا طلعت عليه الشمس؟

وقول سعد: واللّه لأنْ تكون لي إحدى خلاله الثلاث أحبّ إليّ من أن يكون لي طلعت عليه الشمس؟

ولماذا استشهاد معاوية بهذا الحديث أمام ذلك الرجل الذي سأله مسألةً، وكان معاوية بصدد بيان مقام علي وفضله؟

ولماذا كلّ هذا السعي لإبطال هذا الحديث وردّه؟

ألم يقل الفضل ابن روزبهان ـ الذي هو الآخر من الرادّين على الإماميّة واستدلالاتهم بالأحاديث النبويّة ـ ما نصّه: يثبت به ـ أي بحديث المنزلة ـ لأمير المؤمنين فضيلة الأُخوّة والمؤازرة لرسول اللّه في تبليغ الرسالة وغيرهما من الفضائل.

وهكذا تسقط المناقشة الثانية.

تكرّر حديث المنزلة

والمناقشة الثالثة كانت دعوى اختصاص حديث المنزلة بغزوة تبوك.

نعم، لو كان الحديث مختصّاً بغزوة تبوك، ولو سلّمنا بأنّ سبب الورود وشأن النزول مخصِّص، لكان لهذه المناقشة وجه.

ولكن حديث المنزلة ـ كحديث الثقلين وكحديث الغدير ـ كرّره رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم في مواطن كثيرة، وهذه كتب القوم موجودة بين أيدينا، والباحث الحرّ المنصف يمكنه العثور على تلك الروايات، والمواطن الكثيرة التي ذكر فيها رسول اللّه صلّى الله عليه وآله هذا الحديث الشريف في حقّ الأمير عليه السّلام.

المورد الأول: قصة المؤاخاة

قال ابن أبي أوفى: لمّا آخى النبي صلّى اللّه عليه وآله بين أصحابه، وآخى بين أبي بكر وعمر، قال علي: يا رسول اللّه ذهب روحي، وانقطع ظهري، حين رأيتك فعلت ما فعلت بأصحابك غيري، فإن كان هذا من سخط عَلَيّ فلك العتبى والكرامة، فقال رسول اللّه: «والذي بعثني بالحقّ، ما أخّرتك إلاّ بنفسي، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي»، قال: ما أرث منك يا رسول اللّه؟ قال: «ما ورّث الأنبياء من قبلي»، قال: ما ورّث الأنبياء من قبلك؟ قال: «كتاب ربّهم وسنّة نبيّهم»، وأنت معي في قصري في الجنّة، مع فاطمة ابنتي، وأنت أخي ورفيقي»، ثمّ تَلا رسول اللّه قوله تعالى: (**إِخْوانًا عَلى سُرُر مُتَقابِلينَ**).

ذكر هذا الحديث الحافظ جلال الدين السيوطي في [الدر المنثور] في تفسير قوله تعالى: (**اللّهُ يَصْطَفي مِنَ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النّاسِ**)[1]، ولاتخفى المناسبة بين هذا الحديث وبين الآية: (**اللّهُ يَصْطَفي مِنَ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النّاسِ إِنَّ اللّهَ سَميعٌ بَصيرٌ**).

رواه الحافظ السيوطي في كتابه المذكور عن جماعة من الأئمة: البغوي، والباوردي، وابن قانع، والطبراني، وابن عساكر[2].

وهو أيضاً: في مناقب علي لأحمد[3]، وفي الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرة[4]، وفي كنز العمال أيضاً عن مناقب علي[5].

المورد الثاني: في حديث الدار ويوم الإنذار

ففي رواية بعض المصادر عن أبي إسحاق الثعلبي في [تفسيره] الكبير ذكر هذا اللفظ: «فأيّكم يقوم فيبايعني على أنّه أخي ووزيري ووصيّي ويكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي؟».

المورد الثالث: في قضية سد الأبواب

يقول رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «وإنّ عليّاً منّي بمنزلة هارون من موسى»، رواه بهذا اللفظ: المحدّث الفقيه ابن المغازلي في كتاب [مناقب أمير المؤمنين][6].

المورد الرابع:

هو المورد الذي قرأناه عن عمر بن الخطّاب عن مصادر كثيرة قال عمر: كفّوا عن ذكر علي... إلى آخره.

المورد الخامس: في قضية ابنة حمزة سيّد الشهداء

وذلك أنّها لمّا وصلت إلى المدينة المنورة، تخاصم فيها علي وجعفر وزيد، وفي هذه القضية تحاكموا إلى رسول اللّه، فقال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لعلي: «أمّا أنت يا علي، فأنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ النبوّة».

روى هذا الخبر الحافظ ابن عساكر في [تاريخ دمشق][7]، وقد أُخرج الخبر: في مسند أحمد[8]، وفي سنن البيهقي[9]، وغير هما من المصادر، لكن بدل حديث المنزلة: «أنت منّي وأنا منك».

المورد السادس: في حديث عن جابر

قال: جاء رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ونحن مضطجعون في المسجد، قال رسول اللّه: «أترقدون بالمسجد! إنّه لا يرقد فيه»، فحينئذ خاطب عليّاً وكان علي فيهم قال: «تعال يا علي، إنّه يحلّ لك في المسجد ما يحلّ لي، أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ النبوّة».

---

(١) سورة الحج (٢٢): ٧٥.

(٢) الدرّ المنثور ٦ / ٧٦ ـ ٧٧.

(٣) فضائل الإمام علي عليه السّلام: ١٤٢ رقم ٢٠٧.

(٤) الرياض النضرة ٣ / ١٨٢، قطعة منه.

(٥) كنز العمّال ٩ / ١٦٧ رقم ٢٥٥٥٤ و١٣ / ١٠٥ رقم ٣٦٣٤٥.

(٦) مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السّلام: ٢٥٥ ـ ٢٥٧.

(٧) ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١ / ٣٦٨ رقم ٤٠٩.

(٨) مسند أحمد ١ / ١٨٥ رقم ٩٣٣.

(٩) سنن البيهقي ٨ / ٦.

وهذا أيضاً في [تاريخ دمشق][1].

المورد السابع:

«يا أمّ سلمة، إنّ عليّاً لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي».

وهذا الحديث أيضاً في [تاريخ دمشق][2].

وهناك موارد أكثر، وقد تتبعت تلك الموارد وسجّلتها، ولكن أكتفي بهذا المقدار لغرض الإختصار.

واندفعت المناقشات كلّها، وتمّت دلالة حديث المنزلة على خلافة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

خلاصة دلالة حديث المنزلة على الخلافة

وتتلخص وجوه الدلالة على الخلافة، أي على كون الحديث نصّاً في الولاية والإمامة، بعد رسول اللّه مباشرةً في:

أوّلاً: تمنّيات بعض أكابر الأصحاب.

ثانياً: تكرار النبي هذا الحديث.

ثالثاً: القرائن الداخلية في الحديث وفي ألفاظه المختلفة، وأقرأ لكم عدّةً من تلك القرائن:

منها: قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم في هذا الحديث: «لابدّ أنْ أُقيم أو تقيم»، ممّا يدلّ على أنّه لا يمكن أن ينوب أحد مناب رسول اللّه في أمر من الأمور غير علي، ولهذا نظائر كثيرة، منها إبلاغ سورة براءة إلى أهل مكة.

ومن القرائن الداخلية أيضاً: قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «خلّفتك أنْ تكون خليفتي».

وهذا أيضاً قد تقدّم.

ومنها: قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى... فإنّ المدينة لا تصلح إلاّ بي أو بك».

أخرجه الحاكم في [المستدرك] وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

ومن القرائن أيضاً: قوله لعلي: «لك من الأجر مثل مالي ولك من المغنم مثل مالي».

رواه صاحب [الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشّرة][3].

وفي حديث أيضاً من أحاديث المنزلة يقول رسول اللّه: «إنّه لا ينبغي أن أذهب إلاّ وأنت خليفتي».

وهذا الحديث صحيح قطعاً، وهو موجود: في [مسند أحمد][4]، وفي مسند أبي يعلى، وفي المستدرك[5]، وفي تاريخ دمشق[6]، وفي تاريخ ابن كثير[7]، وفي الإصابة لابن حجر[1]، وغيرها من المصادر.

ومن القرائن: قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «أنت خليفتي في كلّ مؤمن بعدي، أنت منّي بمنزلة هارون من موسى وأنت خليفتي في كلّ مؤمن بعدي».

وهو أيضاً بسند صحيح في [السنن] للنسائي[2].

---

(١) ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١ / ٢٩٠ رقم ٣٢٩.

(٢) ترجمة الإمام على عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١ / ٣٦٥ رقم ٤٠٦.

(٣) الرياض النضرة ٣ / ١١٩.

(٤) مسند أحمد ١ / ٥٤٥ رقم ٣٠٥٢.

(٥) المستدرك على الصحيحين ٣ / ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٦) ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١ / ٢٠٩ رقم ٢٥١.

(٧) البداية والنهاية المجلد ٤ الجزء ٧ / ٣٣٨.

وأمّا القرائن الخارجية فما أكثرها.

وإلى الآن انتهينا من البحث عن حديث المنزلة سنداً ودلالة، وظهر: إنّ حديث المنزلة نصّ في خلافة علي عن رسول اللّه.

ومن يسعى وراء حمل الإمامة والخلافة بعد رسول اللّه على أن يكون في المرتبة الرابعة، عليه أنْ يثبت حقيّة خلافة المشايخ بالأدلة القطعية، حتّى يحمل هذا الحديث على المرتبة الرابعة المتأخّرة عن عثمان، وإلاّ فلا يتمّ هذا الحمل.

ويدلّ هذا الحديث أيضاً على عصمة أمير المؤمنين.

ويدلّ أيضاً على أفضليّة أمير المؤمنين من جهة الأعلميّة وغيرها.

قصة أروى مع معاوية

والآن يعجبني أنْ أقرأ هذا الخبر:

دخلت أروى بنت الحارث بن عبدالمطّلب بن هاشم على معاوية، وهي عجوز كبيرة، فقال لها معاوية: مرحباً بك يا خالة، كيف أنت؟

فقالت: بخير يابن أُختي، لقد كفرت النّعمة، وأسأت لابن عمّك الصحبة، وتسمّيت بغير اسمك، وأخذت غير حقّك، وكنّا أهل البيت أعظم الناس في هذا الدين بلاءاً، حتّى قبض اللّه نبيّه مشكوراً سعيه، مرفوعاً منزلته، وَثَبت علينا بعده بنو تيم وعدي وأُميّة، فابتزّونا حقّنا، ولّيتم علينا تحتجّون بقرابتكم من رسول اللّه، ونحن أقرب إليه منكم وأولى بهذا الأمر، وكنّا فيكم بمنزلة بني إسرائيل في آل فرعون، وكان علي بن أبي طالب بعد نبيّنا بمنزلة هارون من موسى.

فقال لها عمرو بن العاص: كفّي أيّتها العجوز الضالّة، وقصّري عن قولك مع ذهاب عقلك.

فقالت: وأنت يابن النابغة، تتكلّم وأُمّك كانت أشهر بغيّة بمكّة، وأرخصهنّ أُجرة، وادّعاك خمسة من قريش، فسألتْ أُمّك عنهم فقالت: كلّهم أتاني، فانظروا أشبههم به فألحقوه به، فغلب عليك شبه العاص بن وائل، فألحقوك به.

فقال مروان: كفّي أيّتها العجوز، واقصري لما جئتي له.

قالت: وأنت أيضاً يابن الزرقاء تتكلّم.

ثمّ التفتت إلى معاوية فقالت: واللّه ما جرّأهم عَلَيّ هؤلاء غيرك، فإنّ أُمّك القائلة في قتل حمزة:

نحن جزيناكُم بيومِ بدرِ *** والحربُ بعد الحربِ ذات سعرِ

ماكان لي في عتبة من صبرِ *** وشكرُ وحشي عَلَيّ دهري

حتّى ترمّ أعظمي في قبري

فأجابتها بنت عمّي وهي تقول:

خزيتِ في بدر وبعدَ بدر *** يابنة جبّار عظيمِ الكفرِ

فقال معاوية: عفى اللّه عمّا سلف يا خالة، هات حاجتك.

فقالت: مالي إليك حاجة، وخرجت عنه.

وفي رواية: قالت: أُريد ألفي دينار لأشتري بها عيناً فوّارة في أرض خرّارة، تكون لفقراء بني الحارث بن عبدالمطّلب، وألفي دينار أُخرى أُزوّج بها فقراء بني الحارث، وألفي دينار أُخرى أستعين بها على شدّة الزمان.

فأمر لها معاوية بذلك.

---

(١) الإصابة ٤ / ٢٧٠.

(٢) السنن الكبرى: كتاب الخصائص، ذكر خصائص أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه، ٥ / ١١٣ رقم ٨٤٠٩ .

فأروى هذه ابنة عمّ النبي صلّى اللّٰه عليه وآله، استشهدت بحديث المنزلة، واستدلّت على إمامة أمير المؤمنين به، وشبّهت عليّاً بهارون، وأيضاً شبّهت أهل البيت ببني إسرائيل في آل فرعون.

وهذا الخبر يوجد مع اختلاف في بعض الألفاظ: في [العقد الفريد]، وفي [تاريخ أبي الفداء]، وفي [روضة المناظر] لابن الشحنة الحنفي، الذي هو أيضاً من التواريخ المعتبرة[1].

وهكذا، فقد تمّت الدلالة وسقطت المناقشات كلّها، والحمد للّٰه.

ثانياً: المناقشات غير العلميّة

وتصل النوبة الآن إلى الطرق الأُخرى والأساليب غير العلمية في ردّ حديث المنزلة، أذكرها باختصار:

الطريق الأول:

الطريق الذي مشوا عليه بعد المناقشات الفاشلة، هو تحريف الحديث، فبعد أنْ عرفوا أن لا جدوى في المكابرة في أسانيد الحديث ودلالاته، رأى بعض النواصب أنْ لا مناص من تحريف الحديث، ولكنْ ما أشنع تحريفه وما أقبح صنيعه، إنّه حرّف الحديث تحريفاً لا يصدر من الكفّار.

ففي ترجمة حريز بن عثمان من [تاريخ بغداد] للخطيب البغدادي، وكتاب [تهذيب التهذيب] لابن حجر العسقلاني، يروون عن حريز قوله:

هذا الذي يرويه الناس عن النبي صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم أنّه قال لعلي: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى»، هذا حق، ولكنْ أخطأ السامع، يقول الراوي: قلت: ما هو؟ قال: إنّما هو: أنت منّي بمنزلة قارون من موسى، قلت: عمّن ترويه؟ قال: سمعت الوليد بن عبدالملك يقوله وهو على المنبر[2].

فماذا يقال لهذا الرجل ولرواة هذا الخبر، ولكنّ الأسف كلّ الأسف أن يكون حَريز هذا من رجال البخاري، أن يكون من رجال الصحاح سوى مسلم، كلّهم يعتمدون عليه وينقلون عنه ويصحّحون خبره، وعن أحمد بن حنبل أنّه عندما سئل عن هذا الرجل النّاصبي اللّعين قال: ثقة ثقة ثقة.

والحال أنّهم يذكرون بترجمة هذا الرجل: إنّه كان يشتم عليّاً، ويتحامل عليه بشدّة، نصّوا على أنّه كان ناصبيّاً، وأنّه كان يقول: لا أُحبّ عليّاً، قَتَل آبائي.

كان يقول لنا إمامنا ـ يعني معاوية ـ ولكم إماكم ـ يعني عليّاً، وكان يلعن عليّاً بالغداة سبعين مرّة وبالعشيّ سبعين مرّة.

وقد نقلوا عنه أشياء أُخرى غير هذه.

ومن هنا يمكن للباحث الحرّ أنْ يعرف موازين هؤلاء ومعاييرهم في تصحيح الحديث وتوثيق الراوي، وأنّهم كيف يتعاملون مع علي وأهل البيت.

الطريق الثاني:

إنّه عَمَدَ بعضهم إلى وضع حديث المنزلة للشيخين، فروى عن رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم إنّه قال: أبو بكر وعمر منّي بمنزلة هارون من موسى.

---

(١) العقد الفريد ٢ / ١١٩، تاريخ أبي الفداء (المختصر في أحوال البشر) ١ / ١٨٨، روضة المناظر، حوادث سنة ٦٠.

(٢) تاريخ بغداد ٨ / ٢٦٨ رقم ٤٣٦٥، تهذيب التهذيب ٢ / ٢٠٩.

هذا الحديث يرويه الخطيب البغدادي، في [تاريخ بغداد][1] وعنه المناوي في كتاب [كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق].

إلاّ أن من حسن الحظ أنّ ابن الجوزي قد أورد هذا الحديث الموضوع لكن لا في الموضوعات، بل في [العلل المتناهية في الأحاديث الواهية] وقال: حديث لا يصح[2].

وأيضاً: يقول الذهبي في كتابه [ميزان الإعتدال]: هذا حديث منكر[3].

ويعيد ذكره أيضاً مرّتين ويقول: خبر كذب[4].

وابن حجر العسقلاني أيضاً يكذّب هذا الحديث في [لسان الميزان][5].

وحينئذ، لا يبقى مجال لاستناد أحد إلى هذا الحديث الموضوع الذي ينصّون على ضعفه أو وضعه وكذبه، مع عدم وجوده في شيء من الصحاح والمسانيد والسنن.

الطريق الثالث:

وتبقى الطريقة الأخيرة، وهي ردّ حديث المنزلة وعدم قبول صحّة هذا الحديث، مع كونه في الصحيحين وغيرهما كما عرفتم.

وهذا الطريق مشى عليه بعض علمائهم، ممّا يدلّ على فشلهم في الطرق الأُخرى، بعد عدم تمكّنهم من إبطال هذا الحديث بمناقشات علمية.

ولعلّ أوّل من طعن في سند هذا الحديث هو الآمدي، ونقل ابن حجر المكي كلامه إذ قال:

«إنّ الحديث إن كان غير صحيح ـ كما يقول الآمدي ـفظاهر ...»[6].

لكن هذا الرّجل مقدوح مجروح عند علماء أهل السنة، كالذهبيوابن حجر العسقلاني، ويكفي لسقوطه كونه تارك الصّلاة:قال الذهبي :

«سيف الآمدي المتكلّم صاحب التصانيف علي بن أبي علي، قدنفي من دمشق لسوء اعتقاده، وصحّ أنه كان يترك الصلاة، نسأل الله العافية . وكان من الأذكياء. مات سنة ٦٣١»[7].

فأيّ وجه يتصوّر لاعتماد ابن حجر المكي على قول مثل هذاالرجل الفاسد، إلاّ التعصّب للباطل؟!

ولكنْ، ليس ابن حجر وحده، فقد تبعه فقدتفوّه غيره من متكلّميهم:

قال عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي صاحب (المواقف) في الجواب عن الإستدلال به: «الجواب: منع صحّة الحديث...»[8].

---

(١) تاريخ بغداد ١١ / ٣٨٥ رقم ٦٢٥٧، كنوز الحقائق من حديث خبر الخلائق ـ حرف الألف.

(٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ١ / ١٩٩ رقم ٣١٢.

(٣) ميزان الإعتدال ٥ / ٤٧٣ رقم ٦٩٠٠.

(٤) ميزان الإعتدال ٥ / ٢٠٧ رقم ٦٠١٥.

(٥) لسان الميزان ٥ / ٩ رقم ٥٨٢٨ وفيه أبو بكر فقط.

(٦) الصواعق المحرقة: ٧٣.

(٧) ميزان الإعتدال ٣ / ٢٥٩ رقم ٣٦٤٧.

(٨) المواقف في علم الكلام: ٤٠٦.

وقال علاء الدين القوشجي: «وأجيب: بأنّه على تقديرصحّته،لا يدلّ على بقائه خليفةً بعد وفاته دلالةً قطعيّةً، معوقوع الإجماع على خلافه»[1].

وقال الشريف الجرجاني في شرح قول صاحب المواقف: «الجواب: منع صحة الحديث »: «كما منعه الآمدي. وعندالمحدثين إنه صحيح وإن كان من قبيل الآحاد»[2].

(١) شرح التجريد: ٣٧٠.

(٢) شرح المواقف ٨ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

الفهرست

كلمة المركز
كلمة المؤلّف

الفصل الأوّل: في أسانيد الحديث ورواته
رواة حديث المنزلة من الصّحابة
من رواة الحديث في مختلف القرون
نصّ الحديث في الصحيحين
قطعيّة أحاديث الصّحيحين
من ألفاظه في الكتب الاخرى

الفصل الثاني: في دلالات الحديث
المنزلة الاولى: النبوّة
المنزلة الثانية: الوزارة
المنزلة الثالثة: الخلافة
المنزلة الرابعة: القرابة القريبة
والمنزلة الخامسة: الشركة في الأمر
خطبةٌ لأمير المؤمنين
من شواهد وزارة الإمام علي
من شواهد موضع القرابة
من دلالات الحديث: الأعلميّة
دلالة الحديث على الأعلميّة على لسان معاوية
من دلالات حديث المنزلة: العصمة
من خصائص هارون ومنازله
دلالة الحديث على الخلافة

الفصل الثالث: محاولاتٌ في ردّ حديث المنزلة
أوّلاً: المناقشات العلمية
المناقشة الأُولى:

المناقشة الثانية:

المناقشة الثالثة:

دلالة الحديث على العموم:

موت هارون قبل موسى لايضرّ بالاستدلال

كلام ابن تيمية

تكرّر حديث المنزلة

المورد الأول: قصة المؤاخاة

المورد الثاني: في حديث الدار ويوم الإنذار

المورد الثالث: في قضية سد الأبواب

المورد الرابع:

المورد الخامس: في قضية ابنة حمزة سيّد الشهداء

المورد السادس: في حديث عن جابر

المورد السابع:

خلاصة دلالة حديث المنزلة على الخلافة

قصة أروى مع معاوية

ثانياً: المناقشات غير العلميّة

الطريق الأول:

الطريق الثاني:

الطريق الثالث: